Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/85

مجلة الباحث الاقتصادي

Economic Researcher Review

المجلد11، العدد01 (2023)، ص ص 62-84 ISSN: 2335-1748 EISSN: 2588-235X

مؤشرات التنمية المستقلة في العراق

سونيا يغيازاريان [1]

[1]جامعة البصرة(العراق)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي

sonia.arzrony@gmail.com

The Indicators of Independent Development in Iraq

Sonia Yeghiazaiyan [1]

Basra University (Iraq) ,Basra & Arab Gulf Center

تاريخ الاستلام: 2023/4/19؛ **تاريخ القبول**: 2023/05/17 ؛ **تاريخ النشر**: 2023/06/30

ملخص :

تهدف الدراسة الى التعرف على المؤشرات الست للتنمية المستقلة وهي كل من(فجوة الموارد الداخلية: الادخار والاستثمار) و(فجوة الموارد الخارجية: الصادرات والواردات من حيث التركز الجغرافي والسلعي والانكشاف التجاري) و(الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات) و(الأمن الغذائي) و(التبعية الصناعية من حيث الاستيرادات الاستثمارية والاعتماد على المشاريع الجاهزة)) و(العلاقات الخارجية مع الدول النامية والمنظمات الدولية)، والمعوقات التي تحول دون تحقيقها كـ(عدم الاستقرار السياسي/الاختلال في الهيكل الإنتاجي وبنية الانفاق العام،،الخ.)، وتوصلت الى نتائج أهمها(تقليل الاعتماد على أحادية المورد/ تحسين مناخ الاستثمار/ضبط العجز في الموازنة العامة للدولة،،الخ.).

الكلمات المفتاح: التنمية المستقلة- مؤشر فجوة الموارد الداخلية- مؤشر فجوة الموارد الخارجية- مؤشر الدين الخارجيH63 - مؤشر الأمن الغذائي- مؤشر العلاقات الخارجية.,F49

تصنيف JEL: F49; H63; F13; O10

Abstract :

The aim of the study is to identify the six indicators of independent development, which are (the internal resources gap: saving and investment),(the external resources gap: exports and imports in terms of geographical and commodity concentration and commercial exposure),(external debt as a percentage of GDP and exports) and (food security),(industrial dependency in terms of investment imports and dependence on ready-made projects) , (external relations with developing countries and international organizations), the obstacles that prevent them from being achieved :(political instability / imbalance in the productive structure and the structure of public spending,, etc.),among the most important results of the study : (reducing dependence on a single resource / improving the investment climate / and controlling the deficit in the state's general budget, etc.).

Keywords: Independent Development - Internal Resources Gap Index - External Resources Gap Index - External Debt Index - Food Security Index - External Relations Index.

Jel Classification Codes :**O10 ;F13 ;H63 ; F49**.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

سونيا يغيازاريان(2023)، **مؤشرات التنمية المستقلة في العراق، مجلة الباحث الاقتصادي**، المجلد 11 (العدد01)، الجزائر: جامعة 20 اوت 1955 - سكيكدة-، ص ص 62 - 84 .

المؤلف المرسل: سونيا يغيازاريان، الإيميل:.sonia.arzrony@gmail.com

1.مقدمة.

إن التنمية المستقلة لا تعني الانغلاق على الذات أو عن العالم الخارجي، بل تعبئة الموارد المحلية وتعظيم الاستفادة منها تصاحبها بناء قاعدة علمية وتكنولوجية يعزز النمو الاقتصادي إلى جانب تكوين علاقات اقتصادية وفق مصالحها الوطنية، إذ لها ست مؤشرات(الفجوة الداخلية: مدى تغطية المدخرات المحلية الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدل النمو المستهدف) و(الفجوة الخارجية من حيث التركز الجغرافي والسلعي للصادرات والاستيرادات والانكشاف التجاري) و(الدين الخارجي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات) و(الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية) و(التبعية الصناعية من حيث الاستيرادات الاستثمارية ومدى الاعتماد على رأس المال الأجنبي في المشاريع التنموية) و(العلاقات الخارجية مع البلدان النامية والمنظمات الدولية) على حد سواء، إلا مع ذلك، أن الاقتصاد العراقي يفتقر إلى ركائزها من (إحداث زيادة كبيرة في معدل الادخار/ استقلالية القرار الاقتصادي الوطني وتحريره من التبعية للخارج / قيام الدولة بدور قيادي فاعل في الحياة الاقتصادية من حيث تهيئة المناخ الاستثماري،،الخ.) لمعوقات عدة تتمثل في (عجز الموازنة العامة للدولة/ إغراق السوق المحلية بالسلع الأجنبية/ مناخ استثماري سلبي،،الخ.)، مما يستدعي وضع عدد من الإجراءات بهدف الحد منها وتحقيقها.

1.1.إشكالية الدراسة: تنطلق من صياغة السؤالين الآتي:

* ما هي مؤشرات التنمية المستقلة في العراق؟

* ما هي المعوقات التي تحول دون تحقيقها؟

2.1. فرضية الدراسة: إن لمؤشرات التنمية المستقلة في العراق معوقات عدة تحول دون تحقيقها.

3.1. هدف الدراسة: يكمن في معرفة مؤشرات التنمية المستقلة في العراق مع بيان معوقاتها للحد منها.

4.1. منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي من أجل الإحاطة بمفهوم التنمية المستقلة ومؤشراتها والمعوقات التي تواجهها في العراق وختمت بعدد من النتائج.

2. الإطار النظري للتنمية المستقلة:

1.2. مفهوم التنمية المستقلة (الاعتماد على الذات): في بادئ الأمر، يتطلب التمييز بين معنيين أساسيين لهذا المفهوم من حيث: (قنوع وعباس ولايقة، 2013: 115)

الأول: اقتصادي: يعبر عن حالة التوازن في ميزان المدفوعات "حصيلة الصادرات تكون مساوية لنفقات الاستيراد" وعبء الديون "إن الاقتصاد الوطني لا يحتاج إلى مساعدة خارجية".

الثاني: يرتبط باستراتيجية كاملة للتنمية: يركز على التغيرات الهيكلية والبنائية على المستويين الداخلي والخارجي للمجتمع، أي يتضمن ما هو أكثر من التوازن في مجال التجارة الخارجية، ومنها، أن الدول النامية قد تحقق نموا" بدون مساعدة خارجية، إلا لا يتضمن ذلك التغيير البنائي الشامل لاسيما في ظل عدم وجود العدل الاجتماعي والمشاركة العامة في التنمية وعدم استثمار مواردها الطبيعية استثمارا" كافيا " على حد سواء، ولا تسعى الدولة إلى إقامة أنماط متكافئة في علاقتها الاقتصادية الدولية" ليس هناك مجال للحديث عن الاعتماد على الذات".

وعليه، إن المفهوم الاقتصادي يعد أحد مكونات الاعتماد على الذات كون أن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من جهة، وعدم الاحتياج إلى مساعدات خارجية من جهة أخرى، لا يعني تحقيق الاعتماد على الذات، إذ أن توفير العملة الصعبة لا بد أن يقترن بتحول اجتماعي جذري ومثالها(دول النفط البترولية) التي تعتمد على تصدير سلعة واحدة، ومن ثم حصولها على وفورات هائلة جراء ذلك، إلا أنها تعتمد على الخارج في سد حاجاتها التكنولوجية والغذائية، لذا، فإن الاعتماد على الذات يتضمن صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أقصى تعبئة ممكنة للموارد المحلية مع افساح أوسع مشاركة شعبية على الأصعدة كافة، ويتسع لأكثر من البعد القطري

سواء على المستويين الإقليمي أو العالمي على حد سواء بعلاقات تكاملية تستند أساسا" إلى العدالة في توزيع هذه المنافع.(العيسى وقطف، 2006: 318-319).

تعرف على أنها: "نتاج قرارات اقتصادية تتخذها قيادة سياسية مستقلة بخصوص موارد الدولة من خلال سياسات مالية ونقدية على حد سواء من أجل رفع كفاءة الإنتاج الوطني بما يحقق حياة حرة كريمة للمواطنين."(الرسول، 2018: 4)

تشير التنمية المستقلة إلى: "اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات افراده مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها".(القريشي،2007: 129)، وهي بذلك لا تعني(الانعزال عن العالم الخارجي، بل تأسيس العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي انطلاقا" من المصالح الوطنية(النيال،2015: 110))، ولا (الانغلاق على الذات، بل تعظيم الاستفادة من الموارد الوطنية وكفاءة استخدامها والعمل على تنميتها وترشيد استخدامها بما يعزز تحقيق النمو الاقتصادي ويزيد من درجة الاشباع للحاجات الأساسية).(بلقرع وقرن، 2020: 32)، والأخيرة هي واحدة من أهم جوانب الاعتماد على الذات، ولا بد من توافر شرطين أساسيين على مستوى السياسات هما:(قنوع وعباس ولايقة،2013: 116).

– **سياسي**: أن يقوم النظام في إعادة رسم اهداف الدولة الرامية لإشباع الحاجات الاساسية وليست الاستهلاكية مع إعادة بناء المؤسسات السياسية والاجتماعية لإشباع الحاجات غير المادية للمواطنين.

– **اقتصادي**: تحويل الطاقة البشرية إلى قوة عمل واعتماده على استراتيجية إحلال الواردات التي تتوجه إلى الخارج، أي لا يعني التوجه نحو السوق الداخلي التخلي تماما" عن التصدير، بل جعله مرتبطا" بالحاجة إلى الاستيراد التي ستقل نتيجة الحرص على الاستخدام الكامل للموارد المحلية، والاستقلال المنظم للطاقة الموجودة، ناهيك عن تغيير قيم الاستهلاك الترفي بسبب التوجه لإشباع الحاجات الأساسية، ومن ثم تقل الحاجة إلى التكنولوجيا المتقدمة.

تعرفها الباحثة: إنجاز التنمية المعتمدة عل الذات دون نفي لإمكانية التعاون مع الأخرين بما يسهم في تطوير عناصر القوة الذاتية للمجتمع ورفع درجة الاعتماد على القدرات الوطنية، والحرص على تماسك الهيكل الاقتصادي في بناه الداخلية، والتوازن في علاقاته مع الخارج وفق المصالح المتبادلة والعدالة في المنافع.

3. الاطار التحليلي للدراسة: مؤشرات التنمية المستقلة في العراق: المتمثلة في:

– الإمكانية: مدى إمكانية البلد النامي من إتباع طريق التنمية المستقلة كـ(الموقع الجغرافي/ حجم السكان/ مدى وفرة الموارد الطبيعية وتنوعها/ التقارب الحضاري والاجتماعي للسكان).

– التأهيل–الانطلاق: التي تؤهل البلد لتحقيق التنمية المستقلة ومنها (التغيرات في هيكل الإنتاج والانتاجية/ تصحيح الاختلال في هيكل السكان والقوى العاملة/ التطور في نوعية الحياة/ العدالة في توزيع الدخل والثروة/ مستوى التقنية والبحث العلمي/ مدى فعالية نشاط الدولة الاقتصادية/التغير الحاصل في نمط الاستهلاك).

–**الاستقلال**: تحدد استقلال عملية التنمية الاقتصادية في البلد بتركيزه على المؤشرات الاقتصادية دون غيرها لإمكانية قياسها كميا" من ناحية، ولأنها تحدد المعالم الأساسية للاستقلال الاقتصادي من ناحية أخرى.

وعليه، سيكون الدراسة حول مؤشرات الاستقلال التي تشمل كل من:

1.3. مؤشر الفجوة الداخلية: يقاس بمدى تغطية "المدخرات المحلية: ذلك الجزء من الدخل الفردي الذي يقرر الفرد بإرادته الحرة عدم انفاقه على السلع والخدمات وعدم اكتنازه"(العساف والوادي، 2011: 195) الاستثمارات اللازمة "مقدار الزيادة أو الإضافة التي تطرأ على الأصول الإنتاجية والسلع الرأسمالية التي تتجلى في زيادة مباشرة للتكوين الرأسمالي سواء بالقيمة المطلقة أم الناتج المحلي الإجمالي" لتحقيق معدل النمو المستهدف، فكلما كانت النسبة "مكتملة (100%)"، دل ذلك، أن البلد قد حقق الاستقلال في الانماء الاقتصادي والعكس بالعكس.(فتح الله، 1999: 89). بمعنى آخر، أن الدولة التي تتمتع بفائض في فجوة الموارد المحلية "الادخارات المحلية تفوق الاستثمارات المحلية" تكون لديها قدرة أكبر على مواجهة حجم المديونية والعكس بالعكس. إن الاقتصاد العراقي قد شهد

تذبذبا" في المؤشر(الجدول(1)) بين الفائض في الموارد المحلية "الادخارات المحلية بنسبة (34,5%) من الناتج المحلي الاجمالي تفوق الاستثمارات المحلية بنسبة(31,2%) من الناتج المحلي الإجمالي في(2015) وبـ(11% مقابل 9,1% من الناتج المحلي الإجمالي في 2017)، ويعزا إلى التحسن الكبير في دخول الافراد في القطاعين العام والخاص على حد سواء في ظل(قانون رواتب الموظفين رقم(22) لسنة(2008))، إذ ازداد متوسط نصيب الفرد العراقي بنسبة(11,3%) من(5,3 مليون دولار في 2015 إلى 5,9 مليون دولار في 2017)(البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، مؤشرات القطاع الحقيقي،2018: 79)، وكتحصيل حاصل زيادة المدخرات، و العجز" الاستثمارات المحلية بنسب (34,7% و8,6% و8,8% و8,9%) تفوق الادخارات المحلية(13,8% و6,0% و5,8% و5,9%) في(2016 و2018 و2019 و2020)على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي، علما"، أن سبب انخفاض الادخارات يعود إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك"كون العلاقة عكسية بينهما" ومنها سلع الاستهلاك الترفي للفئات السكانية التي ترتفع لديها الدخول الفردية بنسب(88,8% و85,0% و84,3% و83,6% في 2016 و2018 و2019 و2020) على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي (تقرير صندوق النقد الدولي،2016: 80) وارتفاع معدل نمو السكان بنسبة(3%) سنويا" إلى جانب حب التقليد والمحاكاة الذي يعوق عمليات الادخار في القطاع العائلي، وعليه، إن مؤشر الفجوة التمويلية بـ(القيم السالبة) يعكس عجزا" ادخاريا" محليا" وضعف أداء الناتج المحلي الإجمالي من حيث شدة أحادية الاقتصاد وتمحور النشاط الاقتصادي الإجمالي حول عوائد صادرات النفط الخام، إذ شكلت نسبة مساهمة ايراداتها(77,2% و81,4% و84,1% و89,7 و92,2% و86,2%)على التوالي من الإيرادات الكلية للمدة:

جدول. تطور الادخار المحلي والاستثمار المحلي والفجوة التمويلية في العراقللمدة (2015– 2020) (مليون دينار/ %)

السنة	الادخار المحلي	الاستثمار المحلي	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الاستثمار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي	الفجوة التمويلية (الادخار – الاستثمار)	نسبة الفجوة التمويلية من الناتج المحلي الإجمالي
2015	67690039,59	61215340,15	196203013,3	34,5	31,2	6474699,439	3,3
2016	27430872,29	6897472,96	1987744369	13,8	34,7	(415438573)	(209)
2017	24709995,55	20441905,41	224636323,2	11	9,1	4268090,141	1,9
2018	15740147,18	22191027,17	258035199,6	6,0	8,6	(6450879,99)	(2,5)
2019	15249194,7	23136709,2	262917150,0	5,8	8,8	(7887514,50)	(3)
2020	15705243,71	23690960,85	266190571,3	5,9	8,9	(7985717,14)	(3)

المرجع: سكنة جهية فرج، سياسات التوازن الداخلي والخارجي نموذج(IS-LM-BP)، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة: كلية الإدارة والاقتصاد،2022 ص75.

*النسب المئوية استخرجت من الباحثة. * الأرقام بين الاقواس قيم سالبة.

(2015– 2020) (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2015–2020)، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة: **صفحات متفرقة**)، وصادراتها (99,1% و99,3% و99,2% و99,3% و96,0%و94,6%) من إجمالي الصادرات للمدة (2015– 2020)(البتك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية(2015– 2020)، مؤشرات ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية: صفحات متفرقة).

مما سبق، إن الاقتصاد العراقي لا يملك قدرة مستدامة على التمويل، فضلا" عن عدم تنوع مصادر تمويله الداخلية"، ومن ثم عدم تحقيق أحد ركائز التنمية المستقلة التي تقتضي إحداث زيادة كبيرة في معدل الادخار، وليس الافراط في الاستهلاك أو الاستيراد اعتمادا" على المعونات الأجنبية. (القريشي،2007: 129).

2.3. مؤشرات الفجوة الخارجية (فجوة الموارد الخارجية): تضم كل من:

1.2.3. مؤشر الانكشاف التجاري للدولة: يبين مدى أهمية مستوى كل من الصادرات والاستيرادات على حد سواء من الناتج المحلي الإجمالي مع إعطاء صورة واضحة عن حالة الاقتصاد المعني(العراقي) مع العالم الخارجي، ويعد منكشفاً للخارج، إذا تجاوزت نسبة

الاستيرادات (20%) من الناتج المحلي الإجمالي على وفق(هنريكس)(عبد الرضا وحسن، 2016: 80)، وأن ارتفاع نسبتها يدل على شدة الاعتماد على الخارج في توليد الناتج المحلي، وهي بدورها تتناسب عكسيا" مع درجة الاستقلال الاقتصادي.

2.2.3. التوزيع الجغرافي للصادرات العراقية: دراسة هيكل الصادرات جغرافيا" على وفق الدول أو المجاميع الدولية من أجل معرفة الأسواق المهمة لتجارة العراق ومدى تركزها في هذه الأسواق والعمل على تنوعيها لتقليل المخاطر الناجمة عنها تارة، ومعرفة الأسواق التي لم تصل اليها تارة أخرى، إذ يعتمد ذلك على طبيعة التركيب السلعي للصادرات. تشير أرقام الجدول(2) إلى أن الدول الآسيوية هي من أهم الأسواق الرئيسة لصادراته "الشريك التجاري الأول" بنسبة استحواذ متقاربة(61,3% و61,4% مكرر و64,4% في 2015 و2016 و2017 و2018)على التوالي ليواصل ارتفاعه بـ(67,7% و78,1% و78,0% في 2019 و2020 و2021) على التوالي من إجمالي الصادرات ومنها(تركيا وايران والصين بنسب 90,6% و4,3% و2,7% في 2019)(وزارة التجارة، 2021: 16) تليها دول أوربا الغربية ما بين(24,2% و24,3% مكرر في 2015 و2016 و2017) على التوالي ثم انخفاضها بنسب متقاربة بين(20,0%- 12,8%) للمدة (2018 -2021) على التوالي، أما دول أمريكا الشمالية، فتأتي في المرحلة الثالثة في قائمة التوزيع الجغرافي لصادراته بنسب ثابتة(7,8%) للمدة(2015-2017)،إلا أنها اتسمت بالتذبذب بين الارتفاع (12,7% في 2018) والانخفاض(7,6% في 2019 و4,8% مكرر في 2020 و2021) على التوالي، أما عن حجم الصادرات بينه وبين الدول العربية، فلم يسجل أي تقدم، فقد بقيت ثابتة بنسبة(5,3% في 2015 و2016)، ثم بين الارتفاع على نحو طفيف والانخفاض بنسب(5,4%- 3,4% للمدة 2017- 2021) وتحتل(الامارات العربية المتحدة النسبة الأعلى 99,0% ثم الأردن 0,1% في 2019)(وزارة التجارة، 2021: 14)، أما دول أمريكا الجنوبية فكانت بنسب ضئيلة ما بين(0,9%- 0,1% لـ 2015- 2021)، وعلى وفق دول أوربا الغربية والأميركتين، تحتل(أمريكا النسبة الأعلى 93,9% ثم إيطاليا وألمانيا 2,7%و3,2% من إجمالي الصادرات في 2019)(وزارة التجارة، 2021: 17) ودول أفريقيا وأقيانوسيا بنسب لا تتعدى(0,2%و0,9%) للمدة المذكورة.

جدول 2.التوزيع الجغرافي النسبي لأجمالي قيم الصادرات والواردات في العراق حسب المجموعات الإقليمية للمدة (2015– 2021) (%)

المنطقة الجغرافية	2015		2016		2017		2018		2019		2020		2021	
	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و
الدول العربية	5,3	25,8	5,3	25,8	5,4	25,8	2,0	8,8	2,9	6,2	3,4	7,6	3,4	7,6
دول أوربا الغربية	24,2	13,0	24,3	13,0	24,3	13,0	20,0	13,5	21,0	13,6	12,8	13,7	12,8	13,6
دول أوربا الشرقية	0	5,5	0	5,6	0,0	5,6	0,6	4,5	0,5	2,5	0,7	2,1	0,6	2,0
الدول الآسيوية	61,3	49,0	61,4	49,0	61,4	49,0	64,4	65,2	67,7	70,9	78,1	70,9	78,0	70,9
دول أفريقيا عدا الدول العربية	0,2	0,0	0,2	0,1	0,2	0,1	0,0	0,2	0,0	0,1	0,0	0,2	0,0	0,1
دول أمريكا الشمالية	7,8	4,9	7,8	5,0	7,8	5,0	12,7	4,5	7,6	3,8	4,8	2,4	4,8	2,4
دول أمريكا الوسطى	–	–	–	–	–	–	0,0	0,1	0,0	0,2	0,0	0,2	0,0	0,2
دول أمريكا الجنوبية	0,9	1,3	1,0	1,3	0,9	1,3	0,3	2,6	0,3	2,6	0,2	2,8	0,1	2,8
دول أوقيانوسيا	0	0,0	0	0,1	0,9	0,1	0,0	0,6	0,0	0,1	0,0	0,1	0,0	0,0
الإجمالي	100	100	100		100		100		100		100		100	

المرجع: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2015- 2021)، الفصل الخامس: تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي، بغداد: دائرة الاحصاء والأبحاث، صفحات مختلفة.

3.2.3. التوزيع الجغرافي للاستيرادات العراقية: دراسة هيكل الاستيرادات جغرافيا" على وفق الدول أو المجاميع الدولية، وهي ضرورة اقتصادية للتعرف على مساهمة هذه الدول بتوفير السلع المطلوبة التي يعجز الاقتصاد الوطني على إنتاجها، وتحديد نمط هذه العلاقة وحجم هذه الاستيرادات من الدول الأخرى، إذ ان النسبة الأكبر(الجدول(2)) حالها حال التوزيع الجغرافي للصادرات من نصيب الدول الآسيوية(49,0% في 2015 و2016 و2017) وارتفاعها إلى(65,2% في 2018 لتصل 70,9% في2019 و2020

و2021) أحتلت (تركيا النسبة الأعلى تليها الصين وايران 30,5% و28,2% و26,8% من إجمالي الاستيرادات في 2019)(وزارة التجارة،2021: 16) تليها الدول العربية بنسبة ثابتة(25,8% للمدة(2015- 2017)) ثم انخفاضها بنسب(8,8%-7,6%) للمدة المتبقية، وقد أحتلت(الامارات العربية المتحدة ثم الكويت ومصر بنسب 87,6% و6,0% و2,5% في 2019)(وزارة التجارة،2021: 14)، أما العلاقات مع دول أوربا الغربية والشرقية فكانت ما بين(13,0% - 13,7%) و(5,5%-2,0%)على التوالي للمدة(2015-2021)، والأدنى من نصيب دول(أمريكا الشمالية والجنوبية بين(4,9%-2,4%) و(1,3%- 2,8%)، إذ سجلت(أمريكا النسبة الأعلى تليها المانيا ثم كل من البرازيل وإيطاليا 29,0% و25,0% و14,7% و11,4% من إجمالي الاستيرادات في 2019)(وزارة التجارة، 2021: 17) ثم (أفريقيا وأمريكا الوسطى وأوقيانوسيا) بنسب لا تتعدى(0,2%) للمدة المذكورة.

وعليه، من تباين النسب الآنفة الذكر للتوزيع الجغرافي للصادرات والاستيرادات، يتضح حاجة الاقتصاد العراقي للدول الأخرى ومنها (الأسيوية تصدرتها تركيا والصين وإيران) و(أوربا الغربية والأمريكيتين احتلتها أمريكا وألمانيا والبرازيل وإيطاليا) و(العربية تصدرتها الامارات العربية المتحدة والكويت) في توفير احتياجاته من السلع والخدمات لضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على الاستجابة للزيادة في الانفاق، علما"، أن الاستيرادات تمثل نقصا" في السلع التي يعجز اقتصاده عن توفيرها ويحاول الحصول عليها من مصادرها".

4.2.3. التوزيع السلعي "درجة التركز السلعي" للصادرات: تقاس بمدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة من حيث نسبتها إلى إجمالي الصادرات ودراسة طبيعتها إن كانت أولية أو مصنعة، وفي حال تجاوزت (50%)، فإن البلد يدخل في منطقة التبعية، في حين تشير بعض المصادر، إن زادت عن(40%) فإن الدولة في وضع حرج تجاه اعتمادها على الخارج(فتح الله، 1999: 216)، فكلما كانت قيمة المؤشر مرتفعة، دل ذلك على الاعتماد على سلعة واحدة " في حال أن تكون الصادرات أكثر تنوعا"، دل ذلك على توجه الدولة نحو الاستقلال والعكس بالعكس"، ومن الجدول(3)، يتضح الخلل الكبير في عدم تنوع صادرات العراق لاستحواذ قطاع الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتمثلة بها(النفط الخام– الكبريت- الفوسفات) الذي يتميز بالجمود بنسب تتراوح ما بين(99,2%-99,7%) للمدة(2015-2021)، في حين أن الجزء المتبقي "صادرات سلعية غير نفطية ك المواد الغذائية والكيمياوية والمواد الخام غير الغذائية وسلع مصنعة ومصنفة حسب المادة ومكائن ومعدات النقل،،الخ." لا يتعدى(1%)، نتيجة انعدام معايير التنمية الاقتصادية، وعدم قدرة القطاع الخاص على التأثير في النشاط الاقتصادي والمساهمة في التنمية الاقتصادية سواء من حيث انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي(41,9% و42,5% و37,9% و33,5%) وتكوين رأس المال الثابت(33,1% و51,0%"على الرغم من ارتفاعه على نحو طفيف مقابل القطاع العام و45,8% و40,7%) في(2015 و2016 و2017 و2018) على التوالي مقابل هيمنة القطاع العام بنسب(58,1% و57,5%و60,3%و66,4%) و(66,8% و48,9% و54,1% و59,2%) في الأعوام المذكورة على التوالي(كامل، 2022: 184- 185)، ومن ثم، لا يزال اقتصاده يعاني من الاختلال الكبير في قطاعه الخارجي بسبب عدم مرونة صادراته في ظل هيمنة صادرات النفط الخام على كامل الصادرات" ينعدم فيه الإنتاج المعد للتصدير" مما يجعله عرضة لتقلبات أسواق النفط العالمية ولأنها سلعة آيلة الى النضوب.

جدول 3. التوزيع السلعي النسبي لأجمالي قيم الصادرات والواردات في العراق حسب التنصيف الدولي الموحد للتجارة للمدة (2015– 2021)

(%)

رقم الشعبة	اسم الشعبة	2015		2016		2017		2018		2019		2020		2021	
		ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و
0	المواد الغذائية والحيوانات الحية	0,3	5,4	0,3	5,4	0,1	5,4	0,0	5,4	0,0	5,4	0,03	5,4	0,03	5,4
1	المشروبات والتبغ	0	1,3	0	1,3	0	1,3	0	1,3	0	1,3	0	1,3	0	1,3
2	المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	0,2	1,8	0,2	1,8	0,0	1,8	0,02	1,8	0,0	1,8	0,07	1,8	0,07	1,8
3	الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	99,2	9,8	99,2	9,8	99,8	9,8	99,0	9,8	99,8	9,8	99,7	9,8	99,7	9,8
4	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	0	6,4	0	6,4	0	6,4	0	6,4	0	6,4	0	6,4	0	6,4
5	المواد الكيمياوية	0	6,7	0	6,7	0	6,7	0	6,7	0	6,7	0	6,7	0	6,7
6	سلع مصنعة ومصنفة حسب المادة	0,1	11,4	0,1	11,4	0,0	11,4	0,08	11,4	0,2	11,4	0,2	11,4	0,2	11,4
7	مكائن ومعدات نقل	0,2	38,5	0,2	38,5	0,1	38,5	0,0	38,5	0,0	38,5	0,0	38,5	0,0	38,5
8	مصنوعات متنوعة	0	15,8	0	15,8	0	15,8	0	15,8	0	15,8	0	15,8	0	15,8
9	السلع غير المصنعة حسب النوع	0	2,9	0	2,9	0	2,9	0	2,9	0	2,9	0	2,9	0	2,9
	الإجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المرجع: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2015– 2021)، الفصل الخامس: تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي، بغداد: دائرة الاحصاء والأبحاث، صفحات مختلفة.

5.2.3. التوزيع السلعي "درجة التركز السلعي" للاستيرادات: وجود مجموعة واسعة من السلع والخدمات المستوردة التي تندرج ضمن القطاعات الممثلة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي، "يعكس حالة من التنوع النسبي":(عبد الرضا وحسن، 2016: 88)، ويتم حسابه من خلال قياس نسبة الاستيرادات من السلع الاستهلاكية إلى إجمالي الاستيرادات، فإن زادت عن (25%) دخل البلد منطقة التبعية لتزايد حدة اعتماده على الخارج في توفير هذه السلع التي يمكن انتاجها. بالنسبة إلى البنية السلعية للاستيرادات فيه (معرفة نوع السلع المستوردة) إن كانت (استهلاكية– وسطية – إنتاجية)، فالنوع الأول(الاستهلاكية) يأخذ حيزا" كبيرا" في هيكل استيراداته، تراوحت (31% و29,4% و36% و33,7% و37,3% و29,9% في2015 و2016 و2017 و2018 و2019 و2020 و2021) على التوالي (البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية (2015– 2021)، مؤشرات ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية: صفحات متفرقة) لسببين هما: ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وقصور جهازه الإنتاجي عن تلبية الطلب المحلي. أما(المكائن ومعدات النقل) (الجدول(3)) فقد حافظت على نسبة ثابتة(38,5%) من إجمالي الواردات للمدة(2015– 2021)، أي لم يحدث أي تغيير فيه، الأمر الذي يعكس على أن الاقتصاد العراقي يعد ناميا": مستهلك لمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية في ظل أن المعرفة الفنية من حيث استيعابها وتطويعها لا يزال محدودا" تليها المصنوعات المتنوعة بحفاظها على نسبة ثابتة(15,8%) تليها السلع المصنعة حسب المادة(11,4%) للمدة ذاتها، مما يدل على ضعف الإنتاج من السلع الزراعية والصناعية وخدمات أخرى، ثم كل من(الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها والمواد الكيمياوية وزيوت وشحوم حيوانية والمواد الغذائية بنسب ثابتة تتراوح بين(9,8%–6,7%– 6,4% – 5,4%) والسلع غير المصنعة حسب النوع والمواد الخام غير الغذائية والمشروبات والتبغ بين(2,9%–1,8%–1,3%) للمدة المذكورة.

بالنسبة إلى مؤشر **الانكشاف التجاري** الذي يتم قياسه كنسبة مئوية من خلال قسمة إجمالي الصادرات والاستيرادات على الناتج المحلي الإجمالي بهدف بيان درجة اعتماد كل من(المنتجين على الطلب المحلي) و(المستهلكين المحليين على المعروض من السلع الأجنبية) والموضح في الجدول(4)، يعد الاقتصاد العراقي منفتحا"- منكشفا" للخارج في ظل مؤشراته الثلاث(نسبة مساهمة كل من مؤشري الصادرات والاستيرادات وإجمالي التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي)، قد تجاوزت الحدود المسموح بها وهي(20%) و(25%) و(45%) على التوالي(مراد، 2013: 65، 67)، لاسيما مؤشر الصادرات طيلة المدة المذكورة على الرغم من تذبذبها بين الارتفاع (65,9% في 2019 وأدناها 21,3% في 2017) ولمؤشر نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي بتسجيلها(35,1% في 2020) باستثناء تسجيلها نسب هي ضمن الحدود المسموح بها في الأعوام الأخرى بين(19,5%-22,8%) و(نسبة إجمالي التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي بتسجيلها نسب تخطت الحد المسموح بها للأعوام(2015 و2017 و2018 و2019 و2020) مقابل(43,5% و31,7% في 2016 و2021)على التوالي ضمن المسموح بها، ويعزا سبب الارتفاع أو الانخفاض في المؤشرات الثلاث إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية من(44,7 مليون دولار في 2015 الى 49,3 مليون دولار في 2017 ليواصل ارتفاعه إلى 65,6 مليون دولار في 2018 ليسجل 68,39 مليون دولار في 2021) وبنسب 10,2% و33,0% و4,2%) على التوالي وانخفاضها بنسب(19,4-% و7,9-% و32,6% في 2016 و2019 و2020) على التوالي(البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية(2015- 2021): صفحات متفرقة) بسبب تصاعد الاعتداءات على الهياكل الأساسية لقطاع النفط مع تراجع الطلب العالمي على النفط في ظل جائحة(كورونا)، إذ حددت منظمة الصحة العالمية رسميا" في(2020/3/26) فيروس كورونا الجديد (جائحة) تنتشر على نطاق جغرافي واسع بانتشاره في(188) دولة ومنطقة وأكثر من(8350000) حالة موكدة و(449000) حالة وفاة(المؤسسة العامة لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،2020: 32)، مع أول إصابة(بالفيروس في العراق في (2020/2/24)، وحتى نهاية كانون الأول من الشهر ذاته، كانت عدد الإصابات بنسبة (1,5%) من السكان ونسبة الوفيات(2%) من اجمالي الإصابات وتماثل(89,6%) للشفاء، ودخل البلد في الموجة الثانية منها ابتداء" من(شباط 2021) وبنسبة إصابة(3%) من السكان ونسبة الوفيات(1,4%) من إجمالي الاصابـــــات(وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة، 2021: 19- 20)، وفقها، سجل سعر النفط العراقي(خام البصرة الخفيف والثقيل ونفط كركوك) ما يقارب(63,03) دولار للبرميل في شهر كانون الأول من(2019)، في حين كان متوسط سعره يتجاوز(49) دولار للبرميل، إلا أنه بدأ بالانخفاض تدريجيا" ليصل(14,64) دولار في(كانون الأول) من العام ذاته.(وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة،2021: 21) إلى التزام العراق.

جدول 4. مؤشر أهمية الصادرات والواردات نسبة للناتج المحلي الإجمالي ودرجة الانكشاف التجاري في العراق للمدة (2015– 2021) (مليون دولار/%)

السنة	إجمالي التجارة الخارجية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	إجمالي الصادرات	إجمالي الاستيرادات	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر الانكشاف التجاري= اجمالي التجارة الخارجية/ الناتج المحلي الإجمالي
2015	82,486,6	171,136,0	83,980,9	39,045,1	49	22,8	48,1
2016	75,038,9	172,478,7	43,441,5	34,279,8	25,1	20	43,5
2017	96,324,8	191,197,3	40,759,1	38,765,7	21,3	20,2	50,3
2018	125,235,6	212,406,5	57,559,1	38,875,7	30,1	18,3	58,9
2019	131,002,8	225,203,5	86,359,9	49,417,6	65,9	21,9	58,1
2020	94,960,5	137,085,7	81,585,2	48,149,8	59,5	35,1	69,2
2021	113,558,4	207,889,3	46,810,7	40,736,3	22,5	19,5	31,7

المرجع: - البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية (2017-2021)، مؤشرات القطاع الحقيقي، بغداد: دائرة الإحصاء والأبحاث: صفحات متفرقة. - النسب المئوية استخرجت من الباحثة.

- النشرة الإحصائية السنوية (2015- 2021)، مؤشرات ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية، بغداد: دائرة الإحصاء والأبحاث: صفحات متفرقة.

بتخفيض الإنتاج حسب مقررات أوبك(البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة، 2015: 45)، ومن ثم، ارتفاع في الإيرادات الكلية بنسب(16,3% و37,8% و0,9% و1,4% في 2017 و2018 و2019 و2021) والإيرادات النفطية بنسب(26,8% و46,9% و3,7% و74,9%) في الأعوام المذكورة على التوالي، والانخفاض في الإيرادات الكلية بنسب(18,1-% و15,1-% في 2016 و2020) والنفطية منها(13,7% و45,1%)على التوالي(البنك المركزي العراقي، النشرة الاقتصادية السنوية(2015- 2021)،الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة: صفحات متفرقة)، وما يزيد من خطورة الانفتاح، كونه يتركز في سلعة تصديرية واحدة قابلة للنضوب الذي يتأثر بعوامل خارجية وارتباطه بتقلبات الإنتاج والاسعار في السوق الخارجية، مما يجعل اقتصاده أسير للمتغيرات الدولية المتمثلة بأسعار النفط التي تتأثر بظروف الطلب والعرض العالميين، وحالة النشاط الاقتصادي الدولي من رواج وانكماش، وفي حال الاستمرار في إنتاج وتصدير المواد الأولية، قد يحرم الدول المصدرة" ومنها العراق" القيمة المضافة التي ينالها، فيما لو أدخل عليها عمليات تحويلية، مما يساعد في تقليل مخاطر التبعية للخارج، مما لو كانت الصادرات متنوعة(مراد، 2013: 65)، ناهيك عن ذلك، تعكس هذه النسب قصور القدرة التصديرية من السلع والخدمات عن سد قيمة المستوردات ومدى اعتماد اقتصاده في تلبية الاحتياجات المحلية على الاستيراد، وكل ذلك يفقد إحدى ركائز التنمية المستقلة المتمثلة في استقلالية القرار الاقتصادي الوطني وتحريره من التبعية للخارج والحد من انكشاف الاقتصاد الوطني على الخارج. (النيال، 2015: 111).

3.3. مؤشر الدين الخارجي: يعرف على وفق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأنه: "الدين الذي تحصل عليه الدولة من المؤسسات الدولية الخارجية ومنها صندوق النقد الدولي"، ويقسم على وفق: (الجنابي وشهاب، 2017: 59)

أ. المدة الزمنية: "قصيرة –متوسطة – طويلة" الأجل.

ب. قابليتها للجدولة: *ديون لا تقبل الجدولة المستحقة للمنظمات الإقليمية والدولية "صندوق النقد والبنك الدوليين".

* الديون الرسمية الحكومية: ديون مستحقة أو مضمونة الى الحكومة، وتتم عمليات الجدولة في نادي باريس (النمسا/بلجيكا/كندا/ فلندا/ المانيا/ إيطاليا/اليابان/ فرنسا/هولندا/ كوريا/اسبانيا/ روسيا/بلجيكا/استراليا/سويسرا/السويد/المملكة المتحدة).

* الديون التجارية: ديون مستحقة للمصارف التجارية الخارجية، وتتم إعادة جدولتها عن طريق نادي لندن (الجيك/هنغاريا/ اندونيسيا/ رومانيا/ماليزيا/ الصين/اليونان/ جنوب أفريقيا).

بالنسبة إلى العراق، هي كل من ديون نادي باريس ولندن والدائنين التجاريين (القطاع الخاص الأجنبي) ودول مجلس التعاون الخليجي. لقياس المديونية ومدى قدرة الدولة على خدمة ديونها وسدادها، يتم اعتماد مؤشري (نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي الذي يقيس عبء المديونية الخارجية في الدول المقترضة ويشير إلى قدرة هذه الاقتصادات على تحمل أعباء هذه الديون ومدى استمراريتها على الالتزام بذلك (الخفاجي، 2015: 34). إذ حدد صندوق النقد الدولي مقبولية حجم الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (الحد الأدنى) ما بين (25%- 30%) وأن لا يتجاوز (60%)، في حين حددت المنظمة الدولية للتخفيف من حدة الدين نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بين (20%-25%)(منشد والجبوري، 2020: 38)، والنسبة الآمنة لحدود الدين العام بين(100%- 150%) و(35%-75%) من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء(الوائلي ونعمة، 2020: 54) و(نسبة الدين الى الصادرات: تبين قدرة الدولة على مواجهة ديونها ويعبر عن المديونية الكلية القائمة في نهاية السنة الى الصادرات من السلع والخدمات، علما" إن زادت على (200%)(منشد والجبوري، 2020: 39)، فأن هذه الديون هي أكبر من موارد البلد من العملات الأجنبية، ومن ثم تواجه الدولة صعوبة الوفاء بالالتزامات المالية تجاه الدائنين. الجدير بالإشارة أن العلاقة بين الدين الخارجي والاستقلال هي(عكسية)، إذ يترتب على تزايد حجم الدين شروط تفرضها الدول الدائنة على المدينة مما ينفى استقلالها الاقتصادي والسياسي على حد سواء.

جدول 5. مؤشري إجمالي الدين الخارجي والصادرات ونسبها الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2015– 2020) (مليون دولار/ %)

السنة	الدين الخارجي	معدل النمو	إجمالي الصادرات	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين الخارجي الى الصادرات
2015	40,8	–	43,441,5	171,136,0	23,8	93,9
2016	42,7	4,6	40,759,1	172,478,7	24,7	60,5
2017	44,9	5,1	57,559,1	191,197,3	23,4	78
2018	23,3	(48,1)	86,359,9	212,406,5	10,9	26,9
2019	45,8	96,5	81,585,2	225,203,5	20,3	56,1
2020	60,9	32,9	46,810,7	137,085,7	44,4	130,0

المرجع: د. ايناس محمد رشيد واحمد إبراهيم جمعة ود. إبراهيم حميد محسن، تحليل أثر الدين العام على الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق– دراسة في ظل أثر قوانين الموازنة العامة على الاقتصاد العراقي للمدة (2008– 2020)، مجلة الجامعة العراقية، بغداد: مركز البحوث والدراسات، العدد (52)، الجزء(3): 376– 377).

- **النسب المئوية استخرجت من طرف الباحثة.**

من البيانات الواردة في الجدول (5).يتبين أن مقدار الدين الخارجي للعراق، قد أرتفع من(40,8 مليون دولار في 2015 الى 42,7 مليون دولار في 2016 ليصل 44,9 مليون دولار في 2017) وبمعدل نمو سنوي(4,6%و5,1%)على التوالي وبنسب(23,8% و24,7% و23,4%) من الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام المذكورة على التوالي، نتيجة(الحرب على الإرهاب: سيطرة تنظيمات داعش على بعض محافظات العراق(الموصل "نينوى"/ صلاح الدين / كركوك/ الانبار/ ديالى) في(حزيران 2014 لغاية تموز 2017 بإعلان تحرير الموصل)"، وزيادة الانفاق على التسليح، إذ بلغ نسبة الانفاق العسكري(83,36% و10,24% من الناتج المحلي الإجمالي في 2015 و2017) على التوالي) و(انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية بنسبة(19,4–% من 44,7 دولار/ برميل في 2015 الى 36 دولار/ برميل في 2016)، وما رافقه من عجز في الموازنة العامة للدولة (تشكيل وحدات عسكرية أخرى لمواجهة الإرهاب مع وزارة الدفاع والداخلية "الحشد الشعبي في 2016" ومجلس الأمن الوطني وجهاز مكافحة الإرهاب وما يتضمنه من الرواتب والأجور للعسكريين والفنيين في القوات المسلحة، ناهيك عن قيمة المعدات والآلات وما تحتاج لها من نفقات لصيانتها) بنسب(2,0–% و6,4– % من الناتج المحلي الإجمالي في 2015 و2016) على التوالي(البنك المركزي العراقي، التقريرين الاقتصاديين السنويين 2015–2016،الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة: صفحات متفرقة)، مما قلل من إمكانية الدولة على الوفاء بالتزاماتها نحو الانفاق على ضروريات الانفاق الداخلي، ومن ثم لجوئها الى طلب قروض جديدة من المؤسسات الدولية كـ(صندوق النقد الدولي بمبلغ 1,241) مليون دولار وبمدة تسديد سنة واحدة و(9) أشهر ومدة الامهال(3) سنوات و(3) أشهر في 2015) وبقيمة (634) مليون دولار في 2016) بنفس مدة التسديد والامهال، و(البنك الدولي (1,200 و1,443) مليون دولار لدعم الموازنة العامة للدولة لعامي(2015 و2016) وبمدة(16 سنة و5 إمهال– 18 سنة و5 إمهال) على التوالي، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي بمبلغ (25) مليار ين وبمدة تسديد (10 سنوات ومدة الامهال(5 سنوات لدعم الموازنة في 2016)، الى جانب ذلك، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في(كانون الثاني 2016) عن منح قرض بقيمة(7,2) مليار دولار لتغطية مبيعات العمليات العسكرية الى العراق، وألمانيا في 2016/2/16 بمنح قرض بقيمة(500) مليون يورو لأحد المشاريع(تقرير صندوق النقد الدولي،2016 : 84) والقرض الفرنسي(430) مليون/ يورو بمدة تسديد(12) سنة ومدة إمهال(5) سنوات والجهة المستفيدة(وزارة المالية) في(2017) وقروض موجهة لدعم المشاريع موزعة على القطاعات(الكهرباء/الماء/الطرق والجسور/التربية) مقدمة من البنك الدولي بمبلغ(350) مليون دولار بنحو(30) قسط بمدة(25) سنة منها(10) سنوات مدة إمهال، والقرض الألماني(45 مليون باليورو– 53 مليون بالدولار) بمدة تسديد(10 سنوات ومدة امهال (5) سنوات) لغرض إعادة تأهيل البنى التحتية لتجهيز الكهرباء، والقرض الإيطالي للمشاريع بمبلغ(100) مليون يورو و ب(22) قسط ومدة القرض(16) سنة و(5) إمهال مستفيدة منها(وزارة الموارد المائية) في(2017)، وسندات اليورو بقيمة(2) مليار، فقد منح السند الأول

بقيمة(مليار يورو بمدة السند(5 سنوات) بتاريخ 2017/1/18 والسند الثاني بقيمة مليار بمدة سند(5 سنوات و5 اشهر) في 2017/8/9(الجبوري، 2019: صفحات متفرقة)، إلا قد شهد تحسنا" بمعدل نمو سالب(48,1-% وبنسبة (10,9% من الناتج المحلي الإجمالي في 2018) بسبب ارتفاع أسعار النفط عالميا" بنسبة(32,6%) من(49,3 دولار/ برميل في 2017 الى 65,38 دولار/برميل في 2018) وزيادة الكميات المصدرة بنسبة(21,2%) من(3,3 مليون برميل/ يوم في 2017 الى 4,0 مليون برميل/ يوم في 2018)(البنك المركزي العراقي، التقريرين الاقتصاديين السنوية(2017- 2018): صفحات متفرقة)، إلا قد عاود ارتفاع قيمته من(45,8 مليون دولار في 2019 الى 60,9 مليون دولار في 2020) وبمعدل نمو سنوي(96,5% و32,9%) على التوالي، وبنسب(20,3% و44,4%) من الناتج المحلي الإجمالي في ظل عجز الموازنة العامة للدولة بـ(6,4-% و1,5-% في 2019 و2020) من الناتج المحلي الإجمالي(البنك المركزي العراقي، التقريرين الاقتصاديين السنويين(2019- 2020)، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة: صفحات متفرقة)، لاسيما بتاريخ (2019/10/1) أندلع حراك اجتماعي ليتجدد في(25) من الشهر ذاته وما بعدها، فأمتلات (بغداد) ومحافظات(الوسط والجنوب) بالآف الشباب والشابات المحتجين والباحثين عن عصر سياسي جديد لاستعادة الهوية الوطنية وتحقيق العدالة الاجتماعية في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية وضعف السياسات الاجتماعية من حيث ارتفاع نسبة الفقر من(22,5% في 2014 المتزامن مع صدمة(داعش) إلى 31,7% في 2020 المتزامنة مع صدمة(كورونا))(وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة،2021: 38) والبطالة من(10,6% في 2014)(وزارة التخطيط، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للسنوات(2015- 2018)، 2019: 35) الى (13,8% في 2018) وترتفع معدلاتها للفئة العمرية (15- 24) سنة إلى (27,5%)(كاظم، 2020: 8) إلى زيادة المطالب الشعبية الشبابية بإصلاحات حقيقية وشاملة وجذرية لغرض تحسين واقع الخدمات المقدمة للمواطنين وتوفير فرص العمل للشباب ومحاربة الفساد(وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة، 2021: 17)، وفي المجال ذاته، تفتقد التنمية المستقلة إلى أحد ركائزها والمتمثلة في تحقيق العدالة الاجتماعية من حيث التوزيع العادل للثروة والدخل من ناحية، وإلى بعدها البشري من تلبية الحاجات الأساسية ومنها محاربة الفقر وضمان حرية التعبير والمشاركة الفعالة في الإنتاج وصنع القرار باعتبارها حق من الحقوق الأساسية للإنسان، ومن ثم الحفاظ على تماسك النسيج الوطني والاستقرار الاجتماعي من ناحية أخرى. وعلى وفق ذلك، صوت مجلس النواب على مشروع الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي في(2020) بقيمة(5) مليار دولار من البنوك الخارجية(احمد، 2022: 3)، وبالنسبة إلى مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات، فقد سجلت ارتفاعا" بنسب(93,9% و60,5% ليواصل ارتفاعه 78% في 2015 و2016 و2017) على التوالي الذي يعزا إلى انخفاض الصادرات النفطية بنسبة(5,9-%) من(43,058,6 مليون دولار في 2015 الى 40,493,8 مليون دولار في 2016)(البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية(2015- 2016)، مؤشرات ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية: صفحات متفرقة)، إلا إنها قد انخفضت "تحسنت" بنسبة(26,9% في 2018) وهي ضمن الحد المسموح بها جراء(ارتفاع أسعار النفط بنسبة(33%) من(49,3 دولار/ برميل في 2017 الى 65,6 دولار/ برميل في 2018) وزيادة الصادرات النفطية بنسبة(50,1%) من(57,129,8 مليون دولار في 2017 الى 85,798,7 مليون دولار في 2018)(البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية(2017- 2018)، مؤشرات ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية: صفحات متفرقة))، إلا قد عاود الارتفاع من(56,1% في 2019 الى 130% في 2020) في ظل تفشي جائحة(كورونا)، ومن ثم انخفاض الصادرات النفطية إلى(78,364,7 مليون دولار و 44,287,4 مليون دولار) وبنسبة(43,4-%)(البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية(2019- 2020)، مؤشرات ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية: صفحات متفرقة). الجدير بالذكر، تشير مصادر أخرى، إلى أن الفجوة التمويلية الخارجية للعراق للمدة المحصورة بين(2016- 2019) تقدر بـ(18,1) مليار دولار التي حددت للمانحين بنسبة(12) مليار دولار بضمنها صندوق النقد الدولي بنسبة(5,4) مليار دولار، والفجوة المتبقة للأشهر المحصورة بين(2018- 2019) تبلغ (6,1) مليار دولار وستكون القدرة على الاستفادة من موارد الصندوق لأول مدة بنسبة(48) خلال الأثنى عشر شهرا" الأولى وعلى وفق

صافي إعادة جدولة تعويضات حرب الكويت، سيكون تمويل الفجوة(4,9) مليار دولار في (2016) و(308 و305 و1,3 مليار دولار في 2017 و2018 و2019) على التوالي(تقرير صندوق النقد الدولي،2016: 33)، بمعنى آخر، أن نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي وإلى الصادرات ترتبط بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط، لكون القطاع النفطي هو المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تفوق(40%)، ولأن الصادرات النفطية هي الأساس في تمويل الموازنة العامة بنسبة تصل إلى(95%)(وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة، 2021: 21)، فكلما زادت صادرات العراق كميا" وصاحبها ارتفاعا" في أسعار النفط، انخفضت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والعكس بالعكس. وعليه، إن ديون العراق لا تزال ضمن الحدود المقبولة "ضمن قدراته في سدادها" بأن لا تتجاوز (60%) وما بين (35%- 75%) من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية، وأن لا تتجاوز (200%) من الصادرات.

4.3. مؤشر الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية(الأمن الغذائي): يعرف بأنه" تحقيق الاكتفاء الذاتي في ميدان الغذاء، بحيث يتمكن البلد الواحد أو مجموعة بلدان متعاونة من تأمين أكبر قدر ممكن من الحاجات الغذائية دون الحاجة الى طلب المعونة أو الاستيراد من الخارج"(العساف والوادي،2011: 127)، أي تحقيق سيادة الكفاءة الإنتاجية للغذاء وتوفر الوسائل المساندة والنظم المؤسسية المساعدة للإنتاج الزراعي، بحيث يمكن فئات المجتمع كلها من تحقيق تغذية كافية سواء في ظل الظروف الطبيعية أو الطارئة كـ(الجفاف والصدمات الاقتصادية التي تتعرض لها الاقتصاديات المحلية للغذاء أو التزايد في دالة النمو السكاني مقارنة بنظيرتها من النمو في الغذاء)(النجفي،2009: 53)، ويعد المؤشر المذكور مهم لقياس التنمية المستقلة كون تزايد الاعتماد على الخارج في الحصول على هذه السلع ينفى الاستقلال الاقتصادي.

جدول 6. حجم الفجوة الغذائية في العراق للمدة (2015– 2020) **(مليون دولار/ %)**

السنة	الصادرات الغذائية	الواردات الغذائية	الفجوة الغذائية	نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي	معدل النمو	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو
2015	70	1,310	68,69	198,5	-	4,5	-
2016	81	1,374	79,62	183,2	(7,7)	4,2	(6,6)
2017	79	1,424	77,57	150,3	(17,9)	3,2	(23,8)
2018	77	1,449	75,55	168,0	11,7	3,0	(6,2)
2019	80	1,470	78,53	225,1	33,9	4,1	36,6
2020	65	1,468	63,53	274,3	21,8	6,3	53,6

المرجع: صندوق النقد العربي وآخرون، التقريرين الاقتصاديين السنويين (2020 و2022)، أبو ظبي: الامارات العربية المتحدة: صفحات مختلفة

من الأرقام المبينة في الجدول (6)، أن حجم الفجوة الغذائية في العراق قد ازداد بنسبة (15,9%) من(68,69 مليون دولار في 2015 الى 79,62 مليون دولار في 2016) بسبب زيادة الواردات الغذائية بنسبة(4,8%) من(1,310 الى 1,374) مليون دولار في العامين المذكورين، وانخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي بنسبة (6,6-%) وكتحصيل حاصل، انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي بنسبة (7,7-%)، وذلك للتحديات:

أ. الداخلية تتمثل في:

*عدم شمول بعض المحافظات (نينوى – صلاح الدين– الانبار) الخاضعة لسيطرة داعش بعملية المسح الزراعي، ومن ثم انخفاض المساحة المزروعة لمحصول الحنطة بنسبة (99,9-%) من (3940,6 ألف دونم في 2015 إلى 3697,2 ألف دونم في 2016) مما أسهم في عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحصولين المذكورين.

* قلة تساقط الامطار من (131,5 مليمتر في 2015 إلى 86,9 مليمتر في 2016 وبنسبة 33,9-% في البصرة) ومن(190,9 مليمتر في 2015 إلى 104,5 مليمتر في 2016 وبنسبة 45,2-% في بغداد)(وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية(2020-2021)،الباب الأول: الأحوال الجوية: صفحات مختلفة).

*انخفاض حجم الخزين المائي من(157) مليار متر مكعب الى(50) مليار متر مكعب في(2015) نتيجة التغير المناخي "يمتاز مناخ العراق بالتنوع بسبب التضاريس المختلفة في وسطه وجنوبه وشماله وبالتطرف المتمثل في التباين الكبير بين درجات الحرارة عبر فصول السنة بل حتى في ايامها، إذ يقع(90%) من مناطقه ضمن مناطق المناخ الجاف وترتفع درجة الحرارة في فصل الصيف الطويل والجاف الى(56) درجة مئوية في بعض أيامه، وان ارتفاع درجات الحرارة حتى(2050) بدرجة أو درجتين مئويين، يعني تبدلا" مناخيا" تهدد حقوق الفئات المستضعفة في الحصول على طعام آمن ومغذي، وفي السياق ذاته، وعلى وفق دراسة الهيأة الحكومية المعنية بتغير المناخ، يتأثر العراق بالتغير المناخي نتيجة تقلص المناطق الساحلية مما يؤدي إلى المزيد من الضغط على المناطق الأخرى لتأمين احتياجات السكان المتنامية.(وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة،2019: 64).

* تعرض الإنتاج الزراعي إلى تحديات الأوبئة والأمراض النباتية والادغال وبعض الحيوانات كالطيور والقوارض، علما" قد تتباين الاضرار التي تحدثها الآفات الزراعية ما بين(10% - 60%) تبعا" لنوع المحصول ومنطقة زراعته ومنها لا حصر(نافع،2014: 169-170):(أدغال الرز (الدنان) بنسبة (10%)) و(آفات أشجار الفاكهة المختلفة "حشرات المن – العناكب- الجرب" وآفات الذرة الصفراء "حشرة حفار ساق الذرة – التريس" بنسب(20%)) و(أدغال الحنطة والشعير "الشوفان البري-أدغال عريضة الأوراق) بنسبة(25%)) و(آفات محصولي الحنطة والشعير" أمراض التبقع والاصداء- البق- الحشرات القارفة" بنسبة(15%)) و(آفات أشجار الحمضيات "حشرة البق الدقيقي-القارضة-الديدان الثعابنية" و(آفات البصل "دودة ذابة البصل- التريس- مرض البياض" بنسب (30%)) وكل من (آفات ثمار التفاح"دودة ثمار التفاح والعناكب والجرب" و(آفات محصول القطن "مرض ذبول القطن- حشرة التريس- دودة جوز القطن الشوكية والقرنفلية– الذابة البيضاء) بنسب(50%)) و(آفات النخيل المختلفة "مرض خياس طلع النخيل- حشرة دوباس النخيل-عنكبوت الغبار" بنسبة(60%).

*دخول العراق ضمن الخط الزلزالي وتأثر السدود والنواظم بذلك، وإزياد معدل السحب للمياه الجوفية الذي يصل إلى ما يقرب من (5,243) مليار متر مكعب وتمثل (8,8%) من مصادر المياه العذبة وبدوره يمثل سحب مياه جديدة بنحو(1,472) مليار متر مكعب سنويا" عبر أنظمة المياه الجوفية.

* انتشار ظاهر التصحر" تشكل مساحة الأراضي الصحراوية (50%) من مساحته الكلية.

ب. الخارجية: الخاصة بالموارد المائية(باعتباره كدولة مصب يتأثر سلبا" بإجراءات الدول الواقعة (تركيا وسوريا) أعلى مجرى نهري(دجلة والفرات) واستكمال مخططات كل منهما لاستثمار مياه (دجلة والفرات) لاسيما (تركيا) بإنجاز مشروع شرق الاناضول ببناء(22) سد لتلبية مشاريعها الأروائية تتمثل في انخفاض الإيرادات المائية بمعدل(مليار متر مكعب سنويا" مما يؤدي الى خفض الإيرادات المائية عند الحدود من(43,7) مليار متر مكعب في(2015) الى(28,5) مليار متر مكعب بحلول(2035) مع وجود ضائعات مائية، قد يضعف من كفاءة الري الحقلي لتصل إلى أقل من(50%) وازياد التراكيز الملحية من(320) جزءا" بالمليون إلى(500) جزء بالمليون لنهري دجلة والفرات ومن(540) جزءا" بالمليون إلى(930) جزء بالمليون لنهر الفرات.(وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية(2018-2022)،الفصل الثامن: التنمية القطاعية والمكانية، 2018 : 143: 144: 145).

* انخفاض نسب الاستثمار في الانفاق الزراعي بـ(4,9% و1,5% و0,3% و1,6% و1,2% و2,5%) من إجمالي الانفاق الاستثماري في(2015 و2016 و2017 و2018 و2019 و2020) على التوالي(البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية(2015-2020)،الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة: صفحات متفرقة).

أما في (2017 و2018)، فقد شهدت حجم الفجوة الغذائية انخفاضا" على نحو طفيف بنسب (2,5-% و2,6-%) على التوالي، إلا قد أتسم بالتذبذب بين الارتفاع (78,53 مليون دولار بنسبة 3,9% في 2019) والانخفاض(63,53 مليون دولار بنسبة 19,1-% في 2020)، وعليه، يعود سبب انخفاضه إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي بمعدل نمو(11,7% و33,9% في 2018 و2019)على التوالي في ظل زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية لمحصول الحنطة من(2178 ألف طن في 2018 الى 4343 ألف طن في 2019 ليصل 6238 ألف طن في 2020 وبنسب 99,4% و43,6%)على التوالي وبنسب(91,9% و74,0% و78,0%) من الإنتاج الكلي للأعوام المذكورة، والمساحة المزروعة منها من(3154 ألف دونم في 2018 الى 6331 ألف دونم في 2019 ليصل 8574 ألف دونم في 2020 وبنسب 100% و35,4%)على التوالي وبنسب(83,9% و62,9% و65,4%) من المساحة الكلية، ولمحصول(الشعير) من(191,0 ألف طن في 2018 إلى 151,8 ألف طن في 2019" على الرغم من انخفاضها على نحو طفيف" ليصل 1756 ألف طن في 2020 وبنسب 20,5-% و15,6%) على التوالي وبنسب 8,0%و 25,9% و21,9%) من الإنتاج الكلي في الأعوام المذكورة، وزيادة المساحة المزروعة منها من(601 ألف دونم في 2018 الى 3721 ألف دونم في 2019 ليصل 4528 ألف دونم في 2020 وبنسب 519,1% و21,6%)على التوالي وبنسب(5,0% و15,1% و13,4%) من المساحة الكلية على التوالي(البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية(2018- 2020)، الفصل الثاني: تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية: صفحات مختلفة)، أما سبب ارتفاع حجم الفجوة الغذائية وتحديدا" في(2019) إلى انخفاض متوسط غلة الدونم لمحصول الحنطة بنسبة(0,6-%) من(690,5 كغم/ دونم في 2018 الى 686,1 كغم / دونم في 2019) بسبب تضرر سنابل المحصول وإصابته ببعض الأمراض(الصدأ)(البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي(2019): الفصل الثاني: تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية: 14)، ومن ثم زيادة فاتورة الاستيرادات الحكومية، والانخفاض في(2020) يعزا إلى ارتفاع متوسط غلة الدونم لمحصول الحنطة بـ(727,6) ألف دونم) ومساهمة وزارة الزراعة بدعم الفلاحين والمزارعين بالمستلزمات الزراعية(البذور—المبيدات اللازمة لمكافحة الآفات الزراعية ومنها(راكسيل وتريبون بتجهيزها 100 و92 طن على التوالي في 2020)(وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية(2020- 2021)، الباب الثالث: الإحصاء الزراعي: صفحات مفرقة).

5.3. مؤشري التبعية الصناعية: تشمل (فتح الله، 1999: 91)

1.5.3. مؤشر الاستيرادات الاستثمارية: يقاس بنسبة هذه الاستيرادات إلى اجمالي الاستثمار المتحقق في فترة ما ونسبتها إلى إجمالي الاستيرادات، فاذا تجاوزت (15%) دل ذلك على تبعية البلد (فتح الله، 1999: 234)، أي أن زيادة شدة اعتماد البلد على الخارج في الحصول على السلع الاستثمارية الأمر الذي يفقد استقلاليتها. بالرجوع إلى الجدول(3)، إن استيرادات العراق من (المكائن ومعدات النقل والمصنوعات المتنوعة كانت بنسب ثابتة ما بين(38,5%- 15,8%) من إجمالي الاستيرادات للمدة(2015- 2021) مقابل الانخفاض الكبير لصادراته من المواد ذاتها" لم تتجاوز(0,2% و 0,1%- 0%) من إجمالي الصادرات للمدة ذاتها، مما زاد من اعتماد الاقتصاد العراقي على الاستيراد الصناعي من دول تمتلك هذه الصناعات، لعدم القدرة على النهوض بالقطاع الصناعي في ظل انخفاض نسب الانفاق الاستثماري فيه من (86,3% في 2017 الى 80,6% في 2018 ليواصل انخفاضه الى 76,5% و25,9% و64,1% في 2019 و2020 و2021) من على التوالي.(البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية(2017- 2021)، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة: صفحات متفرقة).

2.5.3. مؤشر الاعتماد على المشاريع الجاهزة ورأس المال الأجنبي في تنفيذ مشاريع التنمية، فاعتماد البلد على الشركات متعددة الجنسيات في إقامة مشاريعها الحيوية وتشغيلها، سيعرض عملية التنمية الاقتصادية فيه إلى التبعية. في العراق، على الرغم من الجهود المبذولة لجذب الاستثمارات الأجنبية ومنها تشريع قانون الاستثمار رقم(13) لسنة(2006) التي تضمن مزايا للمستثمرين، بهدف تشجيع الاستثمارات مقترنة بنقل التقنيات الحديثة من أجل الاسهام في عملية التنمية وتوسيع القاعدة الإنتاجية والخدمية وتنويعها وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية وحماية حقوق وممتلكات

المستثمرين(وزارة العدل، جريدة الوقائع العراقية، قانون الاستثمار، الفصل الأول: الأهداف والوسائل: المادة(2): 2007: 3)، واعفاء للمستثمرين كـ:* يتمتع المشروع الحاصل على إجازة الاستثمار من الهيئة العامة "تم تأسيس الهيئة الوطنية للاستثمار لرسم السياسات الوطنية للاستثمار ووضع الخطط والأنظمة والضوابط لها(وزارة العدل، جريدة الوقائع العراقية، قانون الاستثمار، الفصل الثاني: الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في الأقاليم والمحافظات: المادة(4)، 2007: 5) بالإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة(10) سنوات من تاريخ بدء التشغيل وفق المناطق التنموية التي يحددها مجلس الوزراء حسب درجة التطور الاقتصادي وطبيعة المشروع الاستثماري، فضلا" عن زيادة عدد سنوات الاعفاء من الضرائب والرسوم يتناسب بشكل طردي مع زيادة نسبة مشاركة المستثمر العراقي في المشروع لتصل(15) سنة إذا كانت نسبة شراكة العراقي في المشروع أكثر من (50%)(وإعفاء الموجودات المستوردة لأغراض المشروع الاستثماري من الرسوم على أن يتم إدخالها إلى العراق خلال(3) سنوات من تاريخ منح إجازة الاستثمار، وتعفى قطع الغيار المستوردة لأغراض المشروع من الرسوم على أن لا تزيد قيمتها على(20%) من قيمة شراء الموجودات(وزارة العدل، جريدة الوقائع العراقية، قانون الاستثمار، الفصل الخامس: الإعفاءات: المادتين(15 :17)، 2007: 6)،إلا مع ذلك، قد انخفضت إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة في العراق من(7574,20 مليون دولار في 2015 الى 6255,90 مليون دولار في 2016 وبنسبة(17,4-%) وانخفاض عدد المشاريع بنسبة(52,3-%) من(296 الى 141) مشروعا" وعدد الشركات المنفذة بنسبة(50,8-%) من(232 شركة تصدرت كل من دولة الامارات العربية المتحدة والولايات الأمريكية المتحدة والمملكة المتحدة بحصة(65%) من الإجمالي الى 114 شركة) للمدة ذاتها، ليواصل انخفاضها الى(5032,40 و4885,8 و3076,4 و2896,3) مليون دولار في(2017 و2018 و2019 و2020) على التوالي وبنسب(19,5-% و2,9-% و37,0-% و5,8-%) وبواقع(11 مشروع – مشروع واحد من إجمالي 876 -616) و(8 شركات- شركة واحدة من إجمالي 701 -529) في(2018- 2020) على التوالي(المؤسسة العامة لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ، 2019 :2020: صفحات متفرقة)، ويعود سبب الانخفاض الى الأداء الضعيف في مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار بتسجيله(25,6 و26,2 و28 و24 و23) نقطة من أصل(100) في(2015 و2016 و2017 و2018 و2019)على التوالي(المؤسسة العامة لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2015-2020:صفحات متفرقة)، ونقص توفر المتطلبات الأساسية ومنها بيئة الاعمال(وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة، 2019: 58) مع انخفاض أسعار النفط دوليا" وعدم الاستقرار الأمني والسياسي في ظل التنظيمات الإرهابية السابقتا الذكر، مما يسهم في رفع تكاليف الحماية والأمن للمشاريع، ومن ثم انعدام المناخ الاستثماري وارتفاع درجة المخاطرة بالنسبة للمستثمرين الأجانب مصحوبا" بانخفاض عائد الاستثمار وانتشار فايروس(كورونا)، وعلى أثرها، خسرت الأسواق الرئيسة في انحاء العالم كافة ما بين(20%- 50%) من قيمتها(المؤسسة العامة لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية،2020: 32)، ناهيك عن ذلك، تم تعليق النفقات الرأسمالية والاستثمارات والتوسعات الجديدة نتيجة الاغلاق الفعلي للمواقع وتباطؤ الإنتاج وانخفاض الاعلانات الخاصة بعمليات الاندماج والاستحواذ الجديدة بنسبة(70%) عالميا"، إذ بينت بيانات شهر(فبراير من 2020) انخفاضا" كبيرا" في معدل إكمال عمليات الاستحواذ عبر الحدود إلى أقل من(10) مليارات دولار مقارنة بالقيم الشهرية الاعتيادية التي تتراوح بين(40-50) مليون دولار، أضف الى ذلك، توقعت(80%) من الشركات المتعددة الجنسيات انخفاض أرباحها ما بين(2020/2/1- 2020/3/12) بمتوسط(30%) الذي بدوره يؤثر على(52%) من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم ستكون الخسائر الاجمالية المقدرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة العربية ما بين(7,1- 17,2) مليار دولار بسبب الفايروس(المؤسسة العامة لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،2020: 32: 33: 36).
على وفق القطاعات، احتلت (الفحم والنفط والغاز الطبيعي) النسبة الأعلى بـ(43% و9,3%) تليها (العقارات 39% و7,9%) من إجمالي الاستثمارات ثم كل من (البناء ومواد البناء 3%- 3,4%) و(الفنادق والسياحة 1%- 5,0%) و(المعادن 0,2%- 1,6%) و(الخدمات المالية 1%- 6,0%) و(خدمات الاعمال 1%- 0,6%) و(التخزين بنسبة ثابتة 0,4% مكرر) من الإجمالي في(2015

و2016) وما يقارب (66,2% و15,6%) في قطاعي النفط والعقارات في(2018).(المؤسسة العامة لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،2015: 143).

على وفق مؤشرات التبعية الصناعية، يفتقر العراق إلى ركزين أساسيين من ركائز التنمية المستقلة هما:(النيال،2015: 111)

*قيام الدولة بدور قيادي فاعل في الحياة الاقتصادية من حيث التوجيه والتحفيز وتهيئة المناخ الاستثماري وتحسين البنية الأساسية" لا يعني الغاء دور آليات السوق، بل يساعد على زيادة كفاءتها، فالعلاقة بينهما تكاملية وليست تصادمية".

* ضرورة استخدام التكنولوجيا الملائمة ذات كفاءة اقتصادية والتي ترتبط بطبيعة الموارد الاقتصادية المتوافرة.

6.3. مؤشري العلاقات الخارجية:

1.6.3. مؤشر العلاقة مع البلدان النامية: التعاون بين مجموعة الدول النامية في المجالات الاقتصادية والتقنية وغيرها بهدف تحقيق الاستقلال التنموي، علما"، ان المؤشر المذكور يعد نظريا"، لذا لا يمكن "تحديده – قياسه" لعدم توافر المعلومات، إلا يمكن القول، أن زيادة قوة علاقة البلد المعني مع البلدان النامية لاسيما إن تمثلت بالتكامل والتوحد" قد تعطيه إمكانية أكبر لتحقيق تنمية مستقلة، ويعد مؤشري الأمن القومي والتفاعل الثقافي والفكري والحضاري بين المجتمعات كافة شيء مطلوب وحيوي للنهوض بالحضارات الإنسانية وتطويرها من حيث أهمية الاعتماد على النزاهة وحرية الرأي والممارسات الديمقراطية في انتشار الأفكار والثقافات، وفي العراق، يظهر تقلص الحيز الديمقراطي في(انعدام الثقة بين الدولة والشعب، ومن ثم انهيار الإدارة العامة، وما يتبعه من جمود سياسي وزيادة التوترات الطائفية وتهميش المجتمعات التي لديها انتماءات، وفي المجال المذكور، وجد المعهد الوطني للديمقراطية، ان نسبة(75%) من العراقيين لا يعتقدون أن البلد يسير في الاتجاه الصحيح(الأمم المتحدة، العراق– التحليل القطري المشترك،2022: 32)و(ارتفاع مستويات الفساد الذي يقوض ثقة الجمهور بها، إذ أفادت منظمة الشفافية الدولية، أن حجم الأموال المنهوبة منذ(2003) حوالي(300) مليار دولار مع عدم تنفيذ(5000) مشروع نتيجة سوء التخطيط و انخفاض معدلات تقديم الكشف السنوي بالأصول من كبار المسؤولين العموميين إلى لجنة التحقيق وافتقار الأخيرة إلى وضع آليات واضحة لمراقبة عمليات الكشف عن الأصول والتحقق منها.(الأمم المتحدة، العراق–التحليل القطري المشترك،2022: 38).

2.6.3. مدى قوة العلاقة مع المنظمات الدولية ك (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) اللتان تعملان على تحقيق مصالح الدول المتقدمة اقتصاديا" عبر الشروط التي تفرضها على الدول النامية يعرض اقتصادها للانزلاق إلى التبعية الاقتصادية، ومن ثم فأنها تمس استقلالها الاقتصادي. أصبح العراق عضو أصيل في صندوق النقد الدولي منذ (1946) وبحصة تقدر (1,663,80) مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة أي ما يقارب (2,32) مليار دولار و(34,3) مليون دولار في (2014) (تقرير صندوق النقد الدولي، 2016: 6)، وعضوا" أصيلا" في البنك الدولي في العام ذاته، وأقر مساهمته بمبلغ (6) ملايين دولار التي تعادل (60) سهما" في رأسماله، وقد تضاعفت إلى (2808) أسهم في(1990) والقوة التصويتية بنسبة(0,26%) من إجمالي الأصوات(فتح الله،1999: 252). إن العلاقة بين العراق وصندوق النقد الدولي تكمن بالمشاركة في الدورات التدريبية التي يقوم بها معهد الصندوق والخاصة بالقضايا والسياسات النقدية والمالية ونظام النقد الدولي وفي المشاورات السنوية عن طريق البعثات الخاصة التي يرسلها لغرض الوقوف على تطورات الوضع الاقتصادي، وتعد هذه البعثات تقريرا" عن أهم توصياتها حول السياستين النقدية والمالية على نحو مستمر، بالإضافة الى ذلك، تزويد صندوق النقد الدولي بإحصاءات مختلفة عن نواحي اقتصاده بشكل دوري، أما مع البنك الدولي فيتثمل في حصوله على قروض لإقامة مشروعات محددة.(ذكرت ضمن مؤشر الدين الخارجي).

مما سبق، إن التنمية المستقلة في العراق تفتقر إلى تحقيق بعدها الاقتصادي من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادي بتنويع هيكل الإنتاج الوطني وتطويره في ظل تقوية البنى التحتية وتعزيز الترابط الامامي والخلفي بين قطاعي الزراعة والصناعة مع تعبئة الادخار الوطني وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي وتقليص اللجوء والاعتماد على مصادر التمويل الخارجي.

4. معوقات التنمية المستقلة في العراق:

1.4. عدم الاستقرار السياسي في ظل التغيير السريع في الحكومات أو أولوياتها بحيث يتغير التزاماتها المتتالية بالخطط والاهداف التنموية وعدم اتخاذ القرارات المساعدة والداعمة لإرسائها. بلع عدد الوفيات المتصلة بالنزاعات ما يقارب (299 و113) وفاة لكل(100) ألف نسمة في (2019 و2020) ، وضحايا القتل العمد لكل(100) ألف نسمة(1983 و1783 و1740 و1509 ضحية في 2016 و2017 و2918 و2019) وعدد الاتجار بالبشر لكل (100) ألف نسمة على وفق الجنس(31: الذكور 16- الاناث 15) و(53: الذكور 32- الاناث 21) و(42: الذكور 28- الاناث 14) و(80: الاناث 56 – الذكور 24) في(2016 و2017 و2018 و2019)(وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة، 2021: 65).

2.4. **الاختلال في الهيكل الإنتاجي** من حيث استحواذ مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بنسب أعلى (32% و30,4% و37,7% و466,3% و40,8% و30,2% و45,1%) مقابل تدني كل من القطاع الزراعي (4,7% و5,1% و3,3% و1,9% و3,3% و5,8% و3,9%) والقطاع الصناعي (2,0% و2,2% و2,3% و1,8% و2,0% و3,0% و2,0%) وقطاع النقل والمواصلات (8,2% و8,1% و10,3% و10,5% و9,7% و9,8% و9,7%) في(2015 و2016 و2017 و2018 و2019 و2020 و2021) على التوالي.(البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية(2015- 2021): صفحات متفرقة).

3.4. ضعف دور وأهمية المصادر التمويلية الأخرى ك(الضرائب والرسوم) في تمويل الانفاق في ظل أن النفط الخام يعد المكون الأساسي للإيرادات والمصدر الرئيس لتمويل الأنشطة الاقتصادية الأخرى، بنسب(77,2% و81,4% و84,1% و89,7% و92,2% و86,2% و87,3%) مقابل انخفاض الإيرادات الضريبية ومنها المباشرة(الضرائب على الدخول والثروات 2,4% و5,9% مكرر و3,2% و2,2% و5,2% و3,0%) وغير المباشرة(الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج 0,6% و1,2% و2,3% و2,1% و1,5% و2,2% و1,2%) من إجمالي الإيرادات في(2015 و2016 و2017 و2018 و2019 و2020 و2021)على التوالي(البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية(2015-2021)،الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة: صفحات متفرقة)، مما يؤشر حقيقة ضيق قاعدة الإيرادات العامة لاستمرار أحادية الاقتصاد العراقي، وعدم القدرة على تنويعه" الإيرادات العامة تتعافى كلما حققت بالموارد المالية العالية "ارتفاع أسعار النفط" وبالعكس تتراجع حينما تتعرض إلى "انخفاض أسعار النفط" في إطار ما يعرف بالأدبيات المالية الحديثة بـ" نظرية الاستحمام"".

4.4. استمرار حالة الاختلال في بنية الانفاق العام لمصلحة النفقات الجارية(73,6% و76,3% و78,1% و82,9%و78,1% و95,8% و78,0% في2015 و2016 و2017 و2018 و2019 و2020 و2021 عل حساب النفقات الاستثمارية 26,3% و23,6% و21,8% و17,0% و21,9% و4,2% و13,0%) في الأعوام المذكورة على التوالي من إجمالي الانفاق العام، لارتفاع مكونات الانفاق الجاري ومنها(تعويضات الموظفين بمعدل نمو 3,2% و9,0% و13,4% و6,0% في 2017 و2018 و2019 و2021) وبنسب مساهمة(63,0% و62,2% و55,7% و53,4% و46,5% و55% و47,4% للمدة 2015-2021) من إجمالي الانفاق العام، ولاسيما في(2019) من حيث إضافة مواد جديدة ك(أجور الخدمات الأمنية والخبراء والمستشارين و(حراسة المنشأة الأمنية) و(نفقات كل من الانتخابات واستيراد الطاقة الكهربائية) و(احتياطيات الطوارئ) و(الرعاية الاجتماعية بـ43,2% و2,3% و29,9% و15,5% في 2017 و2018 و2019 و2021) و(المنح والاعانات وخدمة الدين38,4% و5,3% و63,8% و45,7% و69,8% في 2016 و2017 و2018 و2019 و2021) والمستلزمات السلعية (125,3% و18,8% و112,4% و53,7% في 2017 و2018 و2019 و2021) والمستلزمات الخدمية(17,1% و10,6% و238,5% و110,4% في2016 و2017 و2019 و2021)(البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية(2015- 2021)، الفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة: صفحات متفرقة)، أي إتباع الدولة سياسة مالية توسعية لـ(النفقات الجارية) و انكماشية لـ(النفقات الاستثمارية)، ومن ثم زيادة في مستويات الطلب الكلي الفعال.

5.4. إغراق السوق العراقية بالسلع والخدمات المستوردة، الأمر الذي قلل من تحفيز أصحاب رأس المال في الاستثمار لعدم القدرة على المنافسة مع منتجات العالم الخارجي "ضعف المنتج المحلي عن منافسة المنتج الأجنبي المماثل من حيث السعر والنوعية".

6.4. مناخ استثماري سلبي للقطاع الخاص من حيث ضالة مساهمته في تكوين رأس المال الثابت (الآنف الذكر)، إذ يصنف بين الدول التي تحتل المراتب الدنيا للمؤشرات العشر المستخدمة في تقرير ممارسة الاعمال لعام (2017)، بالمرتبة(165 من أصل 190 دولة) مقارنة مع(ايران 120/الأردن 118/ الكويت 102/ تونس 77/ تركيا 69) ومنها المرتبتين (181 و115) في مؤشري الحصول على الائتمان وتسجيل الملكية ودرجة شفافية الشركات(2 من 10)، ليواصل بالتراجع الى المرتبة(168 من أصل 190 دولة في2018) مقارنة مع(ايران 124/ الأردن 103/الكويت 96/تونس 88/ تركيا 66)(وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية(2018-2022)،الفصل الخامس: القطاع الخاص وتطوير بيئة الاعمال والاستثمار: 83).

5. الاستنتاجات

*على وفق مؤشر الفجوة الداخلية، لم يحقق الاقتصاد العراقي أحد ركائز التنمية المستقلة التي تقتضي إحداث زيادة كبيرة في معدل الادخار في ظل العجز الادخاري وضعف أداء الناتج المحلي الإجمالي من حيث شدة أحادية الاقتصاد والاعتماد على الصادرات والايرادات النفطية بنسب (99,1-94,6%) و(77,2%-86,2%) للمدة (2015- 2020) لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وحب التقليد والمحاكاة.

* لمؤشرات(فجوة الموارد الخارجية) من التوزيع الجغرافي للصادرات والاستيرادات العراقية، للأولى، تعد الدول الآسيوية الشريك التجاري الأول(تركيا وايران والصين) تليها دول أوربا الغربية والأميركيتين(أمريكا ثم إيطاليا وألمانيا) في حين لم تسجل أي تقدم بين الدول العربية(أحتلتها الامارات العربية المتحدة ثم الأردن)، وأقلها مع دول أفريقيا وأقيانوسيا، والثانية حالها حال الصادرات من حيث استحواذ الدول(الآسيوية ثم العربية ودول أوربا الغربية والشرقية ثم(أفريقيا وأمريكا الوسطى وأوقيانوسيا)، أما التوزيع السلعي للصادرات تتمثل بـ" هيمنة صادرات النفط الخام على كامل الصادرات" والتوزيع السلعي للاستيرادات،(الاستهلاكية) هي المهيمنة، ولمؤشر الانكشاف التجاري يعد اقتصاده منكشفا" للخارج في ظل نسبة مساهمة كل من مؤشري الصادرات والاستيرادات وإجمالي التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي) بتجاوزها الحدود المسموح بها لاسيما مؤشر الصادرات لـ(2015- 2021) والاستيرادات في(2020) وإجمالي التجارة الخارجية في(2015 و2017 و2018 و2019 و2020)، وفي الوقت ذاته، يتركز في سلعة تصديرية قابلة للنضوب مما يجعل اقتصاده أسير للمتغيرات الدولية(أسعاره)، ويحرمه من القيمة المضافة التي ينالها، فيما لو أدخل عليها عمليات تحويلية" يفتقر إلى أحد ركائز التنمية المستقلة في الحد من انكشاف الاقتصاد الوطني على الخارج.

* لمؤشر الدين الخارجي على وفق نسبته من الناتج المحلي الإجمالي ومن الصادرات، قد سجل نموا" سنويا" في(2015 و2016 و2017) المتزامن مع سيطرة تنظيمات داعش على بعض محافظاته يصاحبه انخفاض أسعار النفط عالميا" وما نجم عنه عجز في الموازنة العامة للدولة ولجوئها إلى طلب قروض جديدة من المؤسسات الدولية كـ(صندوق النقد الدولي -البنك الدولي -الوكالة اليابانية للتعاون الدولي،،الخ.)، وانخفاض كل منهما في(2018) يعزا إلى ارتفاع أسعار النفط عالميا" وزيادة الكميات المصدرة ومن ثم زيادة صادراتها، إلا مع ذلك، لا يزال ديونه ضمن الحدود المقبولة.

* لمؤشر حجم الفجوة الغذائية: قد إتسم بالتذبذب بين الارتفاع في (2015 و2016 و2019) نتيجة التحديات الداخلية (قلة تساقط الامطار/ انخفاض الخزين المائي،،الخ.) والخارجية (التأثر السلبي بإجراءات الدول الواقعة (تركيا وسوريا) أعلى مجرى نهري (دجلة والفرات) والانخفاض (2017 و2018 و2020) بسبب ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي.

* لمؤشري التبعية الصناعية كـ(الاستيرادات الاستثمارية: استيراداتها من(المكائن ومعدات النقل والمصنوعات المتنوعة) قد حافظت على نسبة ثابتة من إجمالي الاستيرادات مقابل الانخفاض الكبير لصادراته من المواد ذاتها للمدة(2015- 2021)، الأمر الذي يؤكد زيادة اعتماد اقتصاده على الاستيراد الصناعي في ظل انخفاض نسب الانفاق الاستثماري فيه، و(الاعتماد على المشاريع الجاهزة في تنفيذ

المشاريع التنموية: أتسمت الاستثمارات الأجنبية الواردة الى العراق بالانخفاض للمدة(2015- 2019) بسبب الأداء الضعيف في مؤشر جاذبية الاستثمار وانخفاض أسعار النفط دوليا" وعدم الاستقرار الأمني والسياسي في ظل التنظيمات الإرهابية، ومن ثم افتقاره إلى ركيزتين أساسيتين للتنمية المستقلة من تهيئة الدولة المناخ الاستثماري و ضرورة استخدام التكنولوجيا الملائمة ذات كفاءة اقتصادية.

*لمؤشري العلاقات الخارجية(العلاقة مع البلدان النامية من حيث أهمية الاعتماد على النزاهة وحرية الرأي والممارسات الديمقراطية في انتشار الأفكار والثقافات، وجد المعهد الوطني للديمقراطية، ان ما يقارب(75%) من العراقيين لا يعتقدون أن البلد يسير في الاتجاه الصحيح إلى جانب ارتفاع حجم الفساد) و(مدى قوة العلاقة مع المنظمات الدولية ومنها صندوق النقد الدولي تكمن بالمشاركة في الدورات التدريبية الخاصة بالقضايا والسياسات النقدية والمالية وتزويده بإحصاءات مختلفة عن نواحي اقتصاده بشكل دوري، والبنك الدولي في حصوله على قروض لإقامة مشروعات محددة).

* على وفق النقاط السابقة الذكر، إن للتنمية المستقلة في العراق، معوقات عدة تتمثل في(عدم الاستقرار السياسي والاختلال في الهيكل الإنتاجي ‘‘استحواذ مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي مقابل تدني كل من القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والنقل والمواصلات" وضعف أهمية المصادر التمويلية(الضرائب والرسوم) في تمويل الانفاق" النفط الخام يعد المكون الأساسي للإيرادات واستمرار حالة الاختلال في بنية الانفاق العام لمصلحة النفقات الجارية عل حساب النفقات الاستثمارية،،الخ.).

6.النتائج:

*تقليل الاعتماد على أحادية المورد من خلال زيادة مساهمة القطاعات والأنشطة الاقتصادية والخدمية في تكوين الناج المحلي الإجمالي إلى جانب تمويل الموازنة العامة للدولة بشقيها الجارية والاستثمارية على حد سواء.

*إعطاء أولوية للأمن الغذائي ورفع نسب الاكتفاء الذاتي من سلع الغذاء الأساسي من حيث تشجيع الاستثمار الزراعي الأجنبي كونه يساعد على نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرات التي بإمكانها أن تساعد في تطوير كفاءة اليد العاملة الجديدة ومن ثم زيادة المنتوج المحلي، فضلا" عن توفير البيئة التنموية الزراعية من أجل تقليل حجم الفجوة الغذائية عن طريق تشجيع القطاع الخاص وتوفير الدعم اللازم له.

* تنويع القاعدة الإنتاجية في القطاع الصناعي مع الارتقاء بمستوى الكفاءة الإنتاجية للقطاعات الإنتاجية والخدمية في القطاعين العام والخاص.

* الارتقاء بجودة السلع الوطنية وضمان انتشارها في الأسواق المحلية بهدف زيادة قدرتها على منافسة السلع الأجنبية.

* ضبط العجز في الموازنة العامة للدولة من خلال تصحيح هيكل الانفاق العام وذلك بزيادة نسب الانفاق الاستثماري من إجمالي الانفاق العام، والحد من النفقات الجارية بما ينسجم والزيادة الطبيعية في السكان البالغة(3%) السابقة الذكر ، إلى جانب زيادة موارد الموازنة غير النفطية "تنويع هيكل الإيرادات العامة" من توسيع قاعدة الضرائب وتنويع مصادرها باستحداث ضرائب جديدة مع الحد من التهرب الضريبي من خلال تطوير كفاءة الجهاز الضريبي، ناهيك عن توظيف الإيرادات النفطية في المشاريع التنموية الاقتصادية منها والاجتماعية لأنها تؤلف مصادر ايراد أكثر استقرارا" واستمرارا."

* تنظيم عملية الاستيراد "ترشيدها" وتشجيع الصادرات "الارتقاء بحجم الصادرات السلعية بتفعيل أداء القطاعات الانتاجية.

* تحسين مناخ الاستثمار من أجل جذب المدخرات المتاحة عند المستهلكين وتوظيفها في قنوات استثمارية تحقق ربحا" وفائدة وطنية.

7. المراجع:

1. احمد، د. عبد الغفور إبراهيم (2014)، الأمن الغذائي- قياسه- متطلباته، الطبعة الأولى، عمان: دار أمنة للنشر والتوزيع.

2. الأمم المتحدة (2022)، العراق- التحليل القطري المشترك- نسخة مختصرة.

3. البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2015- 2021)، الفصل الثاني: تطورات القطاعات الاقتصادية المحلية والفصل الرابع: تطورات قطاع المالية العامة والفصل الخامس: تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي، بغداد: دائرة الإحصاء والأبحاث.

4. البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية (2017– 2021)، مؤشرات القطاع الحقيقي، النشرة الإحصائية السنوية (2015– 2021)، مؤشرات ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية، بغداد: دائرة الإحصاء والأبحاث.

5. بلقرع وقرن، د. فاطنة و د.خيرة (2020)،التنمية المستقلة كضرورة حتمية للنهوض بالاقتصاديات العربية في ظل الظروف الراهنة، مجلة الإدارة العامة والقانون والتنمية، الجزائر: جامعة زيان عشور الجلفة، المجلد(الأول)،العدد(الأول).

6. تقرير صندوق النقد الدولي (2016)، رقم 225/16، بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط.

7.الجبوري، ايمان رعد فتاح (2019)، مديونية العراق الموروثة والجديدة الداخلية والخارجية وأثرها في الاقتصاد العراقي للمدة (2003– 2017)، رسالة ماجستير، جامعة البصرة: كلية الإدارة والاقتصاد.

8. الجنابي وشهاب، د.هيثم عبد القادر وسميرة فوزي(2017)، العلاقة بين الدين العام والتضخم النقدي في الاقتصاد العراقي، مجلة دراسات اقتصادية، بغداد: بيت الحكمة، العدد (36) .

9. الخفاجي، ناهدة عزيز مجيد (2015)، اتجاهات توظيف الديون الخارجية في العراق وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية للمدة (1980– 2000)، رسالة ماجستير، بغداد: الجامعة المستنصرية: كلية الإدارة والاقتصاد.

10.الرسول، د. محمد حسب (2018)، التنمية العربية المستقلة والحكمانية، المؤتمر القومي العربي، بيروت، 27– 28 تموز.

11. رشيد وجمعة ومحسن، د. ايناس محمد واحمد إبراهيم ود. إبراهيم حميد (2021)، تحليل أثر الدين العام على الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق– دراسة في ظل أثر قوانين الموازنة العامة على الاقتصاد العراقي للمدة (2008– 2020)، مجلة الجامعة العراقية، بغداد: مركز البحوث والدراسات، العدد (52)، الجزء (3).

12. صندوق النقد العربي وآخرون، التقريرين الاقتصاديين السنويين (2020 و2022)، أبو ظبي: الامارات العربية المتحدة.

13.عبد الرضا وحسن، د. نبيل جعفر وباسمة كزار (2016)، سياسات تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها في الاقتصاد العراقي، الطبعة الأولى، البصرة: شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة.

14.العساف والوادي، د. احمد عارف ومحمود حسين (2011)، التخطيط والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

15.العيسى وقطف، د. نزار سعد الدين و د.ابراهيم سلمان(2006)، الاقتصاد الكلي – مبادئ وتطبيقات، الطبعة الأولى، عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

16. العيسوي، إبراهيم (2011)، نموذج التنمية المستقلة: البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، المجلد (13)، العدد(1).

17. فتح الله، د. سعد حسين (1999)، التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج– دراسة مقارنة في اقطار مختلفة، الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

18. فرج، سكنة جهية (2022)، سياسات التوازن الداخلي والخارجي نموذج(IS-LM-BP)، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة: كلية الإدارة والاقتصاد.

19.القريشي، د. مدحت (2007)، التنمية الاقتصادية "نظريات وسياسات وموضوعات"، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر.

20.قنوع وعباس ولايقة، د. نزار و د.غادة و رامي كاسر(2013)، نموذج التنمية الوطنية المستقلة المعتمدة على الذات" النموذج البديل للاقتصاد السوري، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، اللاذقية–سوريا: كلية الاقتصاد، المجلد(35)، العدد(3).

21. كاظم، حسن لطيف (2020)، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا في العراق، قطر:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تحليل سياسات.

22.كامل، ميادة رشيد (2022)، تقييم التجربة التنموية في الصين وإمكانية تطبيقها في العراق، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة: كلية الإدارة والاقتصاد.

23. مراد، صاولي (2013)، الانفتاح التجاري وأثره في السياسات المالية والنقدية–دراسة قياسية، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (417)، السنة (36)، ت2.

24. المؤسسة العامة لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2015– 2020)، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت.

25.منشد والجبوري، د. شعبان صدام وايمان رعد فتاح (2020)، مؤشرات مديونية العراق الداخلية والخارجية وآثارها الاقتصادية للمدة (2003– 2017)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة: كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (15)، العدد (57).

26. نافع، د. فيصل عبد الفتاح (2014)، مستقبل الزراعة في العراق ودورها في تعزيز الأمن الغذائي الوطني، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد السادس والاربعون، المجلد (11).

27. النجفي، د. سالم توفيق (2009)، الأمن الغذائي العربي (مقاربات الى صناعة الجوع)، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

28. النيال، عبد القادر (2015)، التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (437)، السنة (38).

29. الوائلي ونعمة، د. خضير عباس حسين و د. زينب هادي (2020)، مديونية العراق وفرص تحقيق الاستدامة المالية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة: كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (14)، العدد (56).

30. وزارة التجارة (2021)، مجلة التجارة العراقية، العدد (25)، بغداد: دائرة تطوير القطاع الخاص: قسم الدراسات والنشر.

31.وزارة التخطيط (2019)، التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة (انتصار إرادة وطن)، بغداد.

32. وزارة التخطيط (2021)، التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة–العراق والعودة الى المسار التنموي، بغداد: اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة.

33. وزارة التخطيط (2018)، خطة التنمية الوطنية (2018– 2022)، الفصل الخامس: القطاع الخاص وتطوير بيئة الاعمال والاستثمار، الفصل الثامن: التنمية القطاعية والمكانية، بغداد.

34.وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية (2021–2020)، الباب الأول: الأحوال الجوية، الباب الثالث: الإحصاء الزراعي، بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء.

35.وزارة التخطيط (2019)، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للسنوات (2015– 2018)، بغداد: مديرية الحسابات القومية.

36. وزارة العدل (2007)، جريدة الوقائع العراقية، قانون الاستثمار رقم (13) لسنة (2006)، الفصل الأول: الأهداف و الوسائل: المادة (2)، الفصل الثاني: الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في الأقاليم والمحافظات: المادة(4)، الفصل الخامس: الإعفاءات: المادتين(15 :17)، العدد(4031).

ترجمة المراجع العربية:

1- Ahmed, d. Abdul Ghafoor Ibrahim (2014), Food security - its measurement - its requirements, first edition, Amman: Dar Amna for publication and distribution.

2. United Nations (2022), Iraq - Common Country Analysis - Abridged version.

3. The Central Bank of Iraq, Annual Economic Reports (2015-2021), Chapter Two: Developments in the Domestic Economic Sectors, Chapter Four: Developments in the Public Finance Sector, and Chapter Five: Developments in the External Sector and the Iraqi Balance of Payments, Baghdad: Department of Statistics and Research.

4. Central Bank of Iraq, Annual Statistical Bulletin (2017-2021), Real Sector Indicators, Annual Statistical Bulletin (2015-2021), Balance of Payments and Foreign Trade Indicators, Baghdad: Department of Statistics and Research.

5. Balqara and Qarn, d. Fatna and Dr. Khaira (2020), independent development as an imperative for the advancement of Arab economies in light of the current circumstances, Journal of Public Administration, Law and Development, Algeria: Zayan Ashour University, Djelfa, Volume (first), Issue (first).

6. International Monetary Fund Report (2016), No. 16/225, Baghdad: Al-Bayan Center for Studies and Planning.

7. Al-Jubouri, Iman Raad Fattah (2019), Iraq's inherited and new internal and external indebtedness and its impact on the Iraqi economy for the period (2003-2017), Master's thesis, University of Basra: College of Administration and Economics.

8. Al-Janabi and Shehab, Dr. Haitham Abdel-Qader and Samira Fawzi (2017), The Relationship between Public Debt and Monetary Inflation in the Iraqi Economy, Journal of Economic Studies, Baghdad: House of Wisdom, Issue (36).

9. Al-Khafaji, Nahida Aziz Majeed (2015), trends in foreign debt employment in Iraq and their implications for economic development for the period (1980-2000), master's thesis, Baghdad: Al-Mustansiriya University: College of Administration and Economics.

10. The Messenger, d. Muhammad Hasab (2018), Arab Independent and Governance Development, Arab National Conference, Beirut, 27-28 July.

11. Rashid, Juma and Mohsen, d. Enas Mohamed and Ahmed Ibrahim and d. Ibrahim Hamid (2021), Analysis of the Impact of Public Debt on Government Spending and Economic Growth in

Iraq - A Study in Light of the Impact of General Budget Laws on the Iraqi Economy for the Period (2008-2020), Iraqi University Journal, Baghdad: Center for Research and Studies, Issue (52), Part (3).
12. The Arab Monetary Fund and others, the two annual economic reports (2020 and 2022), Abu Dhabi: United Arab Emirates.
13. Abdel-Reza and Hassan, d. Nabil Jaafar and Basma Kazzar (2016), Foreign Trade Liberalization Policies and their Implications for the Iraqi Economy, First Edition, Basra: Al-Ghadeer Printing and Publishing Company Limited.
14. Al-Assaf and Al-Wadi, d. Ahmed Aref and Mahmoud Hussein (2011), planning and economic development, first edition, Amman: Dar Al Masirah for publication, distribution and printing.
15. Al-Essa and Katef, Dr. Nizar Saad Al-Din and Dr. Ibrahim Salman (2006), Macroeconomics - Principles and Applications, first edition, Amman: Dar Al-Hamid Library for Publishing and Distribution.
16. Al-Essawy, Ibrahim (2011), The Independent Development Model: The Alternative to the Washington Consensus and its Applicability in the Age of Globalization, Journal of Development and Economic Policies, Kuwait: Arab Planning Institute, Volume (13), Number (1).
17. Fathallah, d. Saad Hussein (1999), Independent Development: Requirements, Strategies, and Results - A Comparative Study in Different Countries, Second Edition, Beirut: Center for Arab Unity Studies.
18. Faraj, Residential District (2022), Internal and External Balance Policies Model (IS-LM-BP), PhD thesis, University of Basra: College of Administration and Economics.
19. Al-Quraishi, Dr. Medhat (2007), Economic Development "Theories, Policies and Topics", first edition, Amman: Wael Publishing House.
20. Qanoua, Abbas and Laiqa, Dr. Nizar, Dr. Ghada, and Rami Kaser (2013), the model of independent, self-reliant national development, "the alternative model for the Syrian economy," Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Economic and Legal Sciences Series, Lattakia-Syria: Faculty of Economics, Volume (35), No. (3).
21. Kazem, Hassan Latif (2020), Economic and Social Repercussions of the Corona Pandemic in Iraq, Qatar: Arab Center for Research and Policy Studies, Policy Analysis Series.
22. Kamel, Mayada Rashid (2022), Evaluation of the development experience in China and the possibility of its application in Iraq, PhD thesis, University of Basra: College of Administration and Economics.
23. Murad, Sawli (2013), trade openness and its impact on financial and monetary policies - an econometric study, Arab Future Journal, Beirut: Center for Arab Unity Studies, Issue (417), Sunnah (36), Vol. 2.
24. The Public Corporation for Investment and Export Credit Guarantee (2015-2020), Investment Climate in Arab Countries, Kuwait.
25. Munshed and al-Jubouri, d. Shaaban Saddam and Iman Raad Fattah (2020), Indicators of Iraq's internal and external indebtedness and its economic effects for the period (2003-2017), Journal of Economic Sciences, University of Basra: College of Administration and Economics, Volume (15), Number (57).
26. Nafeh, d. Faisal Abdel-Fattah (2014), The future of agriculture in Iraq and its role in enhancing national food security, Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, Baghdad: Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, Issue 46, Volume (11).
27. Al-Najafi, Dr. Salem Tawfiq (2009), Arab Food Security (Approaches to Hunger Industry), First Edition, Beirut: Center for Arab Unity Studies.
28. Al-Nayal, Abdel Qader (2015), Independent Development and Social Justice, Arab Future Journal, Beirut: Center for Arab Unity Studies, Issue (437), Sunnah (38).
29. Al-Waeli and Nima, d. Khudair Abbas Hussein and d. Zainab Hadi (2020), Iraq's indebtedness and opportunities for achieving financial sustainability, Journal of Economic Sciences, University of Basra: College of Administration and Economics, Volume (14), Issue (56).
30. Ministry of Commerce (2021), Iraqi Trade Journal, Issue (25), Baghdad: Private Sector Development Department: Studies and Publication Department. 31. Ministry of Planning (2019),

The First Voluntary Report on the Sustainable Development Goals (Victory of the Will of a Nation), Baghdad.
32. Ministry of Planning (2021), The Second National Voluntary Report of the Verifier of the Sustainable Development Goals - Iraq and the Return to the Development Path, Baghdad: National Committee for Sustainable Development.
33. Ministry of Planning (2018), National Development Plan (2018-2022), Chapter Five: The Private Sector and the Development of the Business and Investment Environment, Chapter Eight: Sectoral and Spatial Development, Baghdad.
34. Ministry of Planning, Annual Statistical Collection (2020-2021), Part One: Weather Conditions, Part Three: Agricultural Statistics, Baghdad: Central Statistical Organization.

35. Ministry of Planning (2019), Statistical Indicators on the Economic and Social Situation in Iraq for the Years (2015-2018), Baghdad: Directorate of National Accounts.
36. Ministry of Justice (2007), Iraqi Al-Waqa'iyyah Newspaper, Investment Law No. (13) for the year (2006), Chapter One: Objectives and Means: Article (2), Chapter Two: The National Commission for Investment and Investment Commissions in the Regions and Governorates: Article (4)), Chapter Five: Exemptions: Articles (15:17), Issue (4031).